مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

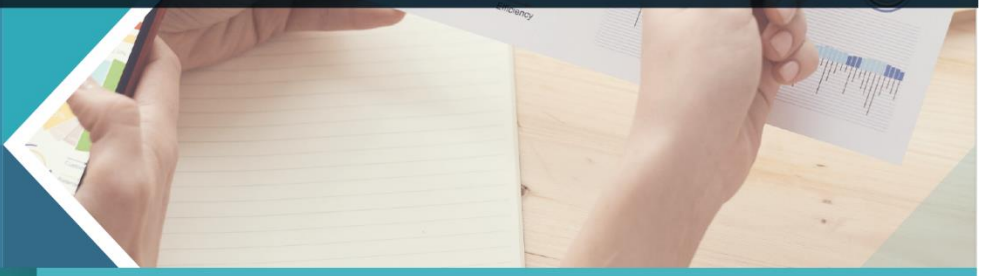

للسنة الحادية والأربعون

Vol. 41, No.1; Jan. 2023

عدد يناير 2023

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك "دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري"

إعداد

هاني أحمد السيد عبدالله العمراوي

باحث دكتوراه في إدارة الأعمال

كلية العلوم الإدارية – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج لقياس أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال، ومعيار نسبة الرافعة المالية ضمن مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر، وذلك بعد اكتمال تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III" في مصر تزامناً مع بداية عام 2019. وقد تم استخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis من خلال برنامج IBM AMOS 24 للتحقق من مدى مطابقة النموذج المقترح للدراسة مع البيانات التي تم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها هذا النموذج، وكذلك تم استخدام أسلوب تحليل المسار لإجراء اختبارات فروض الدراسة، وذلك باستخدام بيانات مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الأداء المالي الربع سنوية لبنوك القطاع المصرفي المصري وعددها (38) بنك خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية الربع الأول من عام 2016 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2022، هذا وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجميع معايير السلامة المالية موضوع الدراسة على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة التي تم استخدامها بالدراسة، وذلك عند مستوى دلالة أقل من 0.01. كما أسفرت تلك النتائج عن التوصل إلى النموذج المقترح لقياس أثر تطبيق معايير السلامة المالية على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة، وكانت القدرة التفسيرية للمعادلات الثلاثة بالنموذج مرتفعة نسبياً، حيث بلغت نحو (74.6%، 86.7%، 39.8%) لمعادلات معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش الفائدة على الترتيب.

وتوصي الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي المصري بإضفاء المزيد من المرونة في تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بما يتماشى والمستجدات الاقتصادية المتلاحقة على الساحتين المحلية والعالمية، وذلك من خلال تطبيق هيكل مرن في حساب كفاية رأس المال بالبنوك يسمح باستكمال معيار كفاية رأس المال بالبنوك باستخدام الدعامة التحوطية (Conservation Capital Buffer) دون التقيد بالحد الأدنى المقرر رقابياً لنسبة رأس المال الأساسي المستمر (Tire1) في هيكل رأس المال التنظيمي. كما توصي الدراسة بقيام البنك المركزي المصري بتعديل متطلبات الإفصاح الواردة ضمن قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة في 2008/12/16، والمعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في 2019/02/26، وذلك فيما يتعلق بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للإفصاح عن بنود "إدارة رأس المال"، الواردة ضمن عناصر "إدارة المخاطر المالية"، والتي يجب أن تتضمن قيمة رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة كل نوع من أنواع المخاطر الجوهرية التي تضمنتها الدعامة الثانية لمقررات اتفاقية بازل الثانية Basel II فيما يعرف بعملية المراجعة الإشرافية Supervisory Review Evaluation Process (SREP)، وذلك بهدف الإفصاح عن متطلبات

كفاية رأس المال لكافة أنواع المخاطر الجوهرية التي تضمنتها الدعامتين الأولى والثانية للاتفاقية، والربط بين الإطار العام للمخاطر لدى البنك (Bank's Risk Profile)، وكفاءة نظام إدارة المخاطر، وكفاية رأس المال لديه. كما توصي الدراسة بقيام البنك المركزي المصري بإصدار مؤشر إجمالي للسلامة المالية للبنوك، يتم قياسه ونشره بصورة ربع سنوية لكل بنك على حده وللجهاز المصرفي ككل كأداة للإنذار المبكر.

Abstract:

This study aims to build a model to measure the impact of the application of financial soundness standards that represent the decisions of the Basel III agreement, which are the capital adequacy standard, the financial leverage ratio standard, on the financial performance indicators of banks operating in Egypt, which will be measured by the rate of return on assets and the rate of return on equity, and the net return margin rate, after the completion of the implementation of the Basel III decisions in the Egyptian banking system at the beginning of 2019. The Path Analysis method was used through the IBM AMOS 24 program to verify the extent to which the proposed model of the study matches the data collected on the variables contained in this model, which was formulated based on the theoretical framework and prior studies related to the subject of the study. The path analysis method was also used to test the hypotheses of the study, using data of financial soundness standards and indicators in addition to quarterly financial performance indicators for 38 banks, which represent all banks of the Egyptian banking sector during the study period extending from the beginning of the first quarter of 2016 until the end of the first quarter of 2022. The results of the statistical analysis proved that there is a statistically significant effect of the financial soundness standards under study on the three financial performance indicators that were used in the study, at a level of significance less than 0.01. These results were used to formulate the proposed model for measuring the impact of applying the financial soundness standards and indicators on the three financial performance indicators. The explanatory power of the three equations in the model was relatively high, reaching about (74.6%, 86.7%, 39.8%) for the equations of the rate of return on assets, the rate of return on equity, and the net interest margin rate, respectively. The effect of the "Capital Adequacy Standard", had a negative impact on the rate of return on assets, while the effect of the "Financial Leverage Ratio" and "The Effect of The Size of The Bank (The Control Variable)" had a positive effect. The effect of the "Capital Adequacy Standard", and the effect of the "Financial Leverage Ratio" had a negative impact on the rate of return on equity, while the effect of the "Effect of The Size of The Bank (The Control variable)" was positive. The effect of "Capital Adequacy Standard" and the effect of the "Financial Leverage Ratio" had a negative impact on the net interest margin rate, while the effect of the "The Impact of The Size of The Bank (The Control Variable)" was positive.

The study recommends the need for the Central Bank of Egypt to give more flexibility in applying the standards of the Basel Committee on Banking Supervision in line with the successive economic developments on the local and global arenas, through the application of a flexible structure in the calculation of capital adequacy in banks that allows the completion of the capital adequacy standard in banks using the precautionary support (Capital Conservation Buffer) without adhering to the minimum regulatory prescribed capital ratio (Tire1) in the regulatory capital structure. The study also recommends that the Central Bank

of Egypt amend the disclosure requirements contained in the rules for preparing the financial statements of banks issued on 12/16/2008, and amended according to the instructions of the Central Bank of Egypt issued on 02/26/2019, with regard to the clarifications supplementing the financial statements to disclose the items of "capital management", which are included within the elements of "financial risk management", which must include the value of the additional capital required to meet each type of substantial risk included in the second pillar of the decisions of the Basel II agreement in what is known as the Supervisory Review Evaluation Process (SREP), with the aim of disclosing capital adequacy requirements for all types of substantial risks included in the first and second pillars of the agreement, and linking the (Bank's Risk Profile), the efficiency of its risk management system, and its capital adequacy. The study also recommends that the Central Bank of Egypt issue an overall index of the financial safety of banks, which is measured and published quarterly for each bank separately and for the banking system as a whole as an early warning tool.

مقدمة البحث:

أدت التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية، وتزايد المنافسة على المستوى المحلي والعالمي وتعرض البنوك لعديد من المخاطر التي قد تنشأ نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، إلى إقرار لجنة بازل للرقابة المصرفية[1] في عام 1988 لمعيارها الموحد بشأن متطلبات كفاية رأس المال، والذي عُرِف باسم اتفاقية بازل الأولى لعام 1988 "Basel I"، وقد استهدفت هذه الاتفاقية وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها بالبنوك لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وفي عام 1992 بدأ العمل بالاتفاقية داخل مجموعة الدول العشر العظمى، باستثناء اليابان التي مُنِحت فترة انتقالية أطول (المعهد المصرفي المصري، 2020).

وتتمثل العناصر الأساسية للاتفاقية في وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول المصرفية، وفقاً لمخاطر الائتمان (بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية)، ووضع حد أدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها قدرها 8%، لتحقيق ما أسمته بكفاية رأس المال التنظيمي، والتي تحددت في البداية بنسبة مجموع شريحتين هما رأس المال الأساسي ورأس المال المساند إلى مجموع الأصول والالتزامات مرجحة بأوزان نسبية وفقاً لدرجة مخاطرها، وفي عام 1996 تم إدخال بعض التعديلات على المعايير التي نصت عليها الاتفاقية وأضيفت شريحة ثالثة إلى متطلبات إجمالي رأس المال تمثلت في رأس المال اللازم لمواجهة تقلبات السوق مثل تغيرات أسعار الأصول وسعر

[1] لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS - Basel Committee on Banking Supervision):
هي لجنة تشكلت من هيئات الرقابة المصرفية التي أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية، وقد تكونت اللجنة من ممثلي هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية في كل من بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبرج وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد وسعت اللجنة عضويتها في عام 2009، ثم وسعت عضويتها مرة أخرى في عام 2014. وفي عام 2019 بلغ عدد أعضاء اللجنة 45 عضوًا ينتمون إلى 28 دولة، تتألف من البنوك المركزية والسلطات المسئولة عن التنظيم المصرفي، وتوفر منتدى للتعاون المنتظم في المسائل الإشرافية المصرفية. هدفها هو تعزيز فهم القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم، وتضع اللجنة مبادئ توجيهية ومعايير في مجالات مختلفة من أشهرها المعايير الدولية لكفاية رأس المال والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (https://www.bis.org/bcbs/about).

الصرف، لتصبح هذه المتطلبات بعد ذلك معياراً للسلامة المالية للبنوك، يقتضي أن يمتلك كل بنك القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنه من إدارة أصوله وخصومه بكفاءة، وأن يكون قادراً على القيام بدور الوساطة المالية، وكذلك أن يمتلك القدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال وتوفير السيولة وتحقيق قدر مناسب من الربحية (عبد الجواد، 2021)، وقد بدأ العمل بهذه التعديلات في عام 1998، وبحلول عام 1999 اتسع نطاقها فأصبحت تشكل ركناً أساسياً في النظم الرقابية التي تنتهجها البنوك المركزية والسلطات الرقابية على البنوك المحلية في أكثر من مائة دولة، وعلى الرغم من ذلك فقد وجهت لاتفاقية بازل الأولى "Basel I" بعض الانتقادات، منها على سبيل المثال عدم وضع مقابل مناسب للبنوك في حالة قدرتها على خفض معدل التعرض للمخاطر نتيجة تنويع الأصول، وإمكانية أن تدفع الاتفاقية إلى ترشيد الائتمان والتقييم العشوائي لبعض المخاطر الائتمانية، وبالإضافة إلى الانتقادات السابقة؛ فقد ظهرت بعض المشكلات الخاصة بالدول النامية في أعقاب الأزمة المالية التي تعرضت لها دول شرق أسيا والتي بدأت في شهر يوليو من عام 1997، ومن هذه المشكلات مدى فعالية إسهام الاتفاقية في تحقيق الاستقرار المالي للدول النامية، والحوافز التي وفرتها لتشجيع عمليات الإقراض قصير الأجل بين البنوك؛ باعتباره أحد أسباب تقلبات تدفقات رؤوس الأموال التي أسهمت في وقوع تلك الأزمة (المعهد المصرفي المصري، 2020).

وقد استجابت لجنة بازل لهذه الانتقادات بالعمل على صياغة إطار جديد لمعيار كفاية رأس المال؛ بحيث يتسق مع التطورات المصرفية والمالية المتلاحقة، حيث يعد كفاية رأس المال واحدة من أهم عناصر نظم الرقابة المصرفية، ذلك أن احتفاظ البنك بنسبة كبيرة من أصوله في صورة رأس المال يعد مؤشراً على حرصه على القيام بالأنشطة الأقل مخاطر، وتجنبه الإقراض غير الرشيد، وقد تقدمت اللجنة في يونيو 1999 بالمقترح الجديد الذي عرف باسم اتفاقية بازل الثانية "Basel II"، لتحل بذلك محل اتفاقية بازل الأولى لعام 1988 "Basel I"، لتدخل في حيز التنفيذ لدى الدول الأعضاء بنهاية عام 2006، حيث حافظت على الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند نسبة 8%، ولكن مع اختلاف في طريقة حساب مكوناتها، وأعادت النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة واستقرار القطاع المصرفي في مجموعه، وتضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام، ولم يقتصر الاختلاف على مجرد إعادة النظر في الأوزان الترجيحية للمخاطر الائتمانية في الحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس المال، بل قامت اتفاقية بازل الثانية "Basel II" على ثلاثة ركائز أساسية تهدف إلى زيادة قوة وسلامة النظام المالي؛ وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الرقابية لكفاية رأس المال، وضبط وتنظيم الأسواق (شلبي، 2005)، وقد سارت عملية تطوير الإطار العام الجديد لكفاية رأس المال في اتجاهين أساسيين؛ يتمثل الاتجاه الأول في تطوير القوانين واللوائح، ليس فيما يتعلق بمتطلبات الحد

الأدنى لرأس المال فحسب، ولكن مع الأخذ في الاعتبار عمليات المراجعة الرقابية وأنظمة ضبط وتنظيم السوق أيضاً، في حين يتمثل الاتجاه الثاني في العمل على زيادة ارتباط معايير كفاية رأس المال بالمخاطر التي تواجه البنوك، ويولي هذا الإطار الجديد أهمية خاصة لعملية إدارة المخاطر، وتطوير قدرات البنوك على تقييمها، ويتم ذلك من خلال التوافق بين متطلبات كفاية رأس المال والنظم الحديثة لإدارة المخاطر والالتزام بالإفصاح.

أقرت لجنة بازل في عام 2010 اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، وتناولت مخاطر جديدة ترتب عليها متطلبات إضافية في مكونات الحد الأدني لكفاية رأس المال، وأضافت نسبة 2.50% كاحتياطي لمواجهة المخاطر في حالة وقوع الأزمات المالية المفاجئة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ليصبح إجمالي متطلبات رأس المال ما نسبته 10.50% من مجموع الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان نسبية وفقاً لدرجة مخاطرها (Basel Committee, 2011)، وجاء ذلك رداً على أوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008، والتي يرجع أحد أسبابها الرئيسية إلى حيازة البنوك لأصول مرتفعة المخاطر، وظهرت الحاجة إلى قواعد أكثر انضباطاً فيما يخص رأس المال المصرفي وإدارة مخاطر السيولة، وبالتالي فهي بمثابة مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين حالة السلامة المالية والاستقرار المالي العالمي، وتعزيز إدارة المخاطر والحوكمة، وتقوية قدرة البنوك على اتباع مبادئ الشفافية والإفصاح؛ وذلك من أجل إيجاد قطاع مصرفي أكثر مرونة من خلال زيادة قدرته على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية المفاجئة، والحد من انتقالها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، وقد تقرر آنذاك أن تمتثل البنوك تدريجياً لمقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III" قبل حلول عام 2019 (المعهد المصرفي المصري، 2020).

1- مشكلة البحث:

انطلاقاً من أهمية الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، يأتي حرص البنك المركزي المصري على حث البنوك العاملة في مصر التي تخضع لإشرافه على تطبيق أفضل السياسات والممارسات الدولية في إدارة أنشطتها المختلفة، وبالقدر الذي يتناسب وقدرة كل بنك على تحمل المخاطر بأنواعها المختلفة، وعلى النحو الذي يضمن معه تحقيق سلامة المراكز المالية لكل بنك على حده، ومن ثم تحقيق استقرار الجهاز المصرفي ككل، وذلك استناداً إلى مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وما قد يطرأ عليها من تطورات قد تكون ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على النشاط الاقتصادي بوجه عام، أو على النشاط المالي والمصرفي بوجه خاص، والتي تستوجب معها قيام البنك

المركزي المصري شأنه في ذلك شأن البنوك المركزية والسلطات الرقابية المصرفية الأخرى في العالم؛ باتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تقلل من الآثار السلبية الناتجة عن تلك التغيرات، كالإجراءات التي تم اتباعها لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الطارئة التي ضربت الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا، والتي بدأت في الظهور بالصين في أواخر عام 2019، ثم انتقلت منها سريعاً إلى باقي دول العالم.

فقد قرر البنك المركزي المصري ابتداءً من عام 1991 إلزام البنوك بتطبيق متطلبات اتفاقية بازل الأولى "Basel I" الصادرة في عام 1988، وألزم البنوك المسجلة لديه باستيفاء معيار كفاية رأس المال بنسبة 8% كحد أدنى لنسبة رأس المال المصرفي والذي يمثل مجموع شريحتين هما رأس المال الأساسي ورأس المال المساند إلى مجموع الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان نسبية وفقاً لدرجة مخاطرها، وفي عام 2004 ومع البدء في تنفيذ متطلبات اتفاقية بازل الثانية "Basel II"، وضع البنك المركزي المصري برنامجاً لإصلاح القطاع المصرفي استهدف تطوير قطاع الرقابة والإشراف وإعادة هيكلة البنوك العامة إدارياً ومالياً وتنفيذ عدد من عمليات الدمج بين البنوك وحل مشكلة الديون المتعثرة (سعد، 2012)، وفي نهاية ديسمبر 2012 صدر قرار البنك المركزي بالأخذ في الاعتبار تنفيذ متطلبات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، مع الالتزام بجدول زمني محدد لتنفيذ معايير الاتفاقية خلال الفترة من عام 2016 وحتى بداية عام 2019 (عبدالجواد، 2021)، و(الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري)، وقد استمدت تلك التعليمات الرقابية والإجراءات التنفيذية الملزمة للبنوك قوتها من الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي الذي يوفره القانون المنظم لعمل البنك المركزي، ومن هذه التعليمات الرقابية وضع قواعد للرقابة الحذرة على عمل البنوك، وأهم هذه القواعد هي تحديد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع، وحجم ومجال نشاط كل بنك، ونسبتي السيولة والاحتياطي، ومراقبة تطبيق معيار كفاية رأس المال (أبوالعيون، 2003). وجدير بالذكر أن نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي المصري قد تم زيادتها اعتباراً من 2017/10/10 لتصبح 14% بدلاً من 10% من حجم الودائع لدى البنك (الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، 2017)، وفي إطار مواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية، والسياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية التي هدفت إلى مواجهة موجة التضخم المتصاعد بالاقتصاد الأمريكي وآثارها السلبية على كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري على حد سواء، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بتاريخ 2022/09/22 زيادة نسبة الاحتياطي النقدي سالفة الذكر إلى 18% (الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، 2022)، وذلك في إطار حزمة من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات تلك الأزمات المالية العالمية.

وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث فى كيفية الاجابة على السؤال التالي:

هل هناك أثر لتطبيق معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية كنسب رقابية إلزامية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر في إطار تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III؟

وسوف تتناول الدراسة أثر تطبيق معياري كفاية رأس المال Capital adequacy Ratio (CAR)، ونسبة الرافعة المالية Leverage Ratio طبقاً لاتفاقية بازل الثالثة Basel III، والتي تمثل المتغيرات المستقلة في الدراسة، على عدد من مؤشرات الأداء المالي بالبنوك والتي تتضمن معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity، ومعدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM)، والتي تمثل المتغيرات التابعة.

وسيتم إضافة متغير رقابي Control Variable إلى نموذج الدراسة، يتمثل في إجمالي حجم الأصول، وذلك لاستبعاد أثر الحجم على مؤشرات الأداء المالي، وبالتالي ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بنموذج الدراسة، وسوف يتم التعامل مع المتغير الرقابي في النموذج كمتغير مستقل دون أن يكون هذا المتغير ضمن المتغيرات الأساسية التي سوف تتناولها الدراسة.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة وفقاً للمتغيرات التابعة في الدراسة (مؤشرات الأداء المالي) في كيفية الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية:

السؤال الأول:

هل هناك أثر لتطبيق معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"؟

وينبثق عن هذا السؤال كل من السؤالين الفرعيين التاليين:

1) هل هناك أثر لتطبيق معيار كفاية رأس المال Capital adequacy Ratio (CAR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر؟
2) هل هناك أثر لتطبيق نسبة الرافعة المالية بالبنوك Leverage Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر؟

السؤال الثاني:

هل هناك أثر لتطبيق معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية كنسب رقابية إلزامية على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"؟

وينبثق عن هذا السؤال كل من السؤالين الفرعيين التاليين:

1) هل هناك أثر لتطبيق معيار كفاية رأس المال Capital adequacy Ratio (CAR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر؟

2) هل هناك أثر لتطبيق نسبة الرافعة المالية بالبنوك Leverage Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر؟

السؤال الثالث:

هل هناك أثر لتطبيق لتطبيق معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"؟

وينبثق عن هذا السؤال كل من السؤالين الفرعيين التاليين:

1) هل هناك أثر لتطبيق نسبة كفاية رأس المال Capital adequacy Ratio (CAR) كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر؟

2) هل هناك أثر لتطبيق نسبة الرافعة المالية بالبنوك Leverage Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر؟

2- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال الحاجة إلى قياس أثر تطبيق معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية في إطار مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك المصرية بعد اكتمال تطبيقها بحلول عام 2019، وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة للبنوك الخاضعة لإشرافه في هذا الشأن، وقد جاء هذا التطبيق على نحو متدرج ابتداءً من عام 2016 لتكتمل متطلبات تطبيق الاتفاقية بحلول عام 2019، كذلك تضمنت التعليمات الرقابية بشأن استكمال متطلبات

اتفاقية بازل الثالثة Basel III؛ إلزام البنوك بألا تقل نسبة الرافعة المالية لديها عن 3% كنسبة رقابية إلزامية مكملة لمعيار كفاية رأس المال، حيث تعكس هذه النسبة العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في حساب معيار كفاية رأس المال إلى إجمالي أصول البنك (داخل وخارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان المخاطر، كذلك تضمنت التعليمات الرقابية تطبيق الدعامة التحوطية Capital Conservation Buffer بداية من عام 2016 والتي بدأت بنسبة 0.625% من رأس المال الأساسي المستمر، ويتم تكوين الدعامة التحوطية تدريجياً من الارباح السنوية للبنك كدعامة إضافية مستقلة لرأس المال الأساسي المستمر ضمن الشريحة الأولي بالقاعدة الرأسمالية للبنك، وبالتالي إلى إجمالي معيار كفاية رأس المال، وقد تعين على البنوك العاملة في مصر الالتزام بتطبيق تلك التعليمات اعتباراً من يناير 2016 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية في أخر ديسمبر من كل عام، واعتباراً من أول يوليو 2016 بالنسبة للبنوك التي تعد تلك القوائم في أخر يونيو من كل عام، وذلك وصولاً للنسبة الإجمالية المطلوبة للدعامة التحوطية وهي 2.5% من رأس المال الأساسي المستمر في يناير / يوليو 2019، ليصل إجمالي معيار كفاية رأس المال والدعامة التحوطية إلى نسبة 12.5% من رأس المال الأساسي المستمر في هذا التاريخ.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أجل استخلاص النتائج ووضعها أمام السلطات الرقابية لبيان مدى الحاجة إلى مراجعة التعليمات الرقابية الحالية المتعلقة بمعايير السلامة المالية بعد اكتمال تطبيقها في عام 2019، ومدى الحاجة إلى تعديلها أو الإبقاء عليها في ضوء دراسة وتحليل تلك النتائج، وذلك من أجل التوصل إلى تطبيق حزمة من المعايير التي تحقق التوازن بين متطلبات الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك من ناحية، وتحقيق مستوى الربحية الملائم الذي يعزز من قدرة البنوك على الاستمرار بقوة في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات للأعمال من ناحية أخرى، والتي تكون معها البنوك أكثر أماناً وأقل تكلفة للأموال المستخدمة في تحقيق مستويات الأمان المستهدفة، وذلك لتعزيز قدرتها على تحقيق معدلات للنمو الذاتي المستدام تفوق معدلات النمو الاقتصادي للدولة، حتى تظل قادرة على تمويل النشاط الاقتصادي المصاحب لهذا النمو، وكذلك حتى تظل قادرة على تطوير الخدمات المصرفية التي تتيحها لكافة القطاعات السوقية المستهدفة، وبما يتواكب مع حجم النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي المتسارع في مجال الصناعة المصرفية، الأمر الذي من شأنه تعزيز استمرار البنوك كمؤسسات مالية قوية قادرة على جذب رؤوس الأموال بصورة دائمة، والتي تبحث دائماً عن فرص الاستثمار التي تحقق لها أعلى عائد ممكن في ظل أفضل إدارة ممكنة للمخاطر، وبما يضمن استمرار قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي للدولة.

3- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي من هذا البحث في دراسة أثر تطبيق معياري كفاية رأس المال Capital adequacy Ratio والرافعة المالية Leverage Ratio كمتغيرات مستقلة، على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك كمتغيرات تابعة بالبنوك ويمثلها معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)، ومعدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM)، وذلك في إطار تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، وذلك لمحاولة التوصل إلى بناء نموذج كمي لقياس أثر تلك الممارسات على مؤشرات الأداء المالي في هذه البنوك من ناحية، وقياس مدى قوة العلاقة بينهما من ناحية أخرى، وذلك بهدف التعرف على المتغيرات المستقلة (متغيرات السلامة المالية) ذات التأثير القوي على المتغيرات التابعة (متغيرات الأداء المالي)، والتي يستخدمها البنك المركزي في سعيه نحو تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للجهاز المصرفي المصري، وخاصة المتغيرات المستقلة منها التي ترتبط بعلاقة عكسية مع المتغيرات التابعة، وكذلك للتعرف على المتغيرات المستقلة ذات التأثير الأقل قوة على المتغيرات التابعة التي يستخدمها البنك المركزي لإحداث ذات الأثر سالف الذكر، ومن ثم عدم الحاجة إلى وضع قيود على استخدام معايير السلامة المالية ذات الأثر الإيجابي على الأداء المالي للبنوك، والحذر في استخدام المعايير ذات الأثر السلبي على الأداء المالي للبنوك، والتي يفضل ألا تتجاوز القدر الكافي لعدم الإخلال بمتطلبات معايير السلامة المالية المنبثقة عن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الشأن، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك من ناحية، وتحقيق مستوى الربحية الذي يعزز من قدرة البنوك على الاستمرار في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات للأعمال من ناحية أخرى.

ويتحقق الهدف الأساسي للدراسة من خلال تحقيق عدد من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

1- اختبار صحة فروض الدراسة، والتعرف على مدى تأثير ممارسات البنك المركزي المصري في مجال الرقابة المصرفية ذات الصلة بتطبيق معايير السلامة المالية بالجهاز المصرفي المصري، وذلك في ضوء استكمال تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، على مؤشرات الأداء المالي المتمثل في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر.

2- بناء نموذج كمي لقياس أثر ممارسات البنك المركزي المصري في مجال الرقابة المصرفية ذات الصلة بتطبيق معايير السلامة المالية بالجهاز المصرفي المصري، وذلك في ضوء استكمال متطلبات تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، على مؤشرات الأداء المالي المتمثل في معدل العائد

على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر، وتحديد قوة تأثير المتغيرات المستقلة بالنموذج.

3- التوصل إلى أفضل توازن ممكن بين تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية بالبنوك من ناحية، وتحقيق مستوى الربحية الذي يعزز من قدرة البنوك على الاستمرار في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات للأعمال من ناحية أخرى.

4- فروض الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفروض الثلاثة الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

الفرض الرئيسي الأول:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري كفاية رأس المال والرافعة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر".

وينبثق عن الفرض الرئيسي الأول للدراسة الفروض الفرعية التالية، والتي تمثل جانب من الإجابة علي الأسئلة الفرعية التي تمثل مشكلة الدراسة وذلك علي النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال Capital adequacy Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الفرعي الثاني:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية بالبنوك Leverage Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الرئيسي الثاني:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري كفاية رأس المال والرافعة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر".

وينبثق عن الفرض الرئيسي الثاني للدراسة الفروض الفرعية التالية، والتي تمثل جانب من الإجابة علي الأسئلة الفرعية التي تمثل مشكلة الدراسة وذلك علي النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال Capital adequacy Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) Return on Equity بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الفرعي الثاني:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية بالبنوك Leverage Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الرئيسي الثالث:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري كفاية رأس المال والرافعة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر".

وينبثق عن الفرض الرئيسي الثالث للدراسة الفروض الفرعية التالية، والتي تمثل جانب من الإجابة علي الأسئلة الفرعية التي تمثل مشكلة الدراسة وذلك علي النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال Capital adequacy Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر".

الفرض الفرعي الثاني:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية بالبنوك Leverage Ratio كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر".

5- منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة فى الخطوات أو الإجراءات التي سيتبعها الباحث من أجل تحقيق أهداف البحث، والإجابة على التساؤلات البحثية، واختبار الفروض، وفى ضوء ذلك فإن إسلوب البحث الحالي يتمثل في جانبين هما:

الجانب الأول: يتمثل في جانب مفاهيمي يعرض من خلاله الباحث التأصيل النظري لمتغيرات البحث والمتمثلة في معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية باتفاقية بازل الثالثة Basel III ومؤشرات الأداء المالي، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات محل البحث، وذلك لتحديد مجموعة المتغيرات التي تشكل في علاقتها مع بعضها البعض النموذج البحثي للدراسة والمقاييس المناسبة لقياس هذه المتغيرات، والذي سيتم فيه الاعتماد على المدخل الاستقرائي.

الجانب الثانى: يتمثل فى الجانب العملي لاختبار فروض الدراسة، والذي سيتم فيه الاعتماد على المدخل الكمي Quantitative Approach من خلال القيام بإجراء دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري.

6- خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث، وسعياً لتحقيق أهدافه، وتمهيداً لاختبار فروضه الاحصائية، يمكن للباحث تقسيم محاور خطة الدراسة كما يلي:

أولاً: متطلبات تطبيق اتفاقية بازل الثالثة Basel III المتعلقة بكفاية رأس المال والرافعة المالية، وكذا مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد وفقاً لنموذج الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية.

رابعاً: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة.

خامساً: نتائج التحليل الاحصائي.

سادساً: التوصيات.

سابعاً: المساهمة العلمية والتطبيقية للدراسة.

ثامناً: مجالات البحث المقترحة.

ونعرض فيما يلي لمحاور خطة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

7- 1- متطلبات تطبيق اتفاقية بازل الثالثة Basel III المتعلقة بكفاية رأس المال والرافعة المالية:

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات جوهرية على الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية Basel II، بعد أن نالت النصيب الأوفر من الانتقادات بسبب عجز المعايير التي وضعتها عن توفير الحماية اللازمة للمؤسسات المالية من تداعيات التعرض للخسائر والانهيار الناتج عن الأزمة المالية العالمية، وقد شكّلت تلك التعديلات معاً مجموعة متكاملة من المقترحات الإصلاحية، عُرفت باتفاقية بازل الثالثة Basel III، حيث هدفت الاتفاقية إلى بناء نظام مصرفي ومالي قادر على تحمل الأزمات المالية المفاجئة، والتغلب بقدرات البنوك الذاتية على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها دون الاعتماد على الحكومات قدر الإمكان. ومن أهم الإجراءات التي وردت في نص الاتفاقية الجديدة؛ تعزيز نسبة الموارد الذاتية للبنوك والتي تعتبر من أهم المعايير المعتمدة لقياس سلامة المراكز المالية للمؤسسات المصرفية، وذلك بهدف تحسين قدرة النظام المصرفي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغوط الاقتصادية أياً كانت مصادرها، مما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، وقد وافق أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية على تلك المقترحات في سبتمبر 2010 (اتحاد المصارف العربية، 2010)، وأصبحت تلك المقترحات معاييراً دولية بعد أن قرر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأخذ بتلك المعايير ضمن الإطار القانوني الحاكم للقطاع المصرفي والمالي لديهم

(Harzi, 2011)، وسوف يتم تناول معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية كمتطلبات تطبيق اتفاقية بازل الثالثة Basel III، وذلك على النحو التالي:

7-1-1- التعديلات التي تضمنتها اتفاقية بازل الثالثة Basel III المتعلقة بكفاية رأس المال والرافعة المالية (Basel Committee on Banking Supervisuin, 2011):

• إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي والذي يتشكل من رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة بنسبة وقدرها 4.50% على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر، بزيادة عن النسبة الحالية والتي قدرت بـ 2% في ظل اتفاقية بازل الثانية Basel II.

• تكوين احتياطي جديد منفصل بنسبة وقدرها 2.50% من الأصول المرجحة بالمخاطر، يطلق عليه احتياطي المحافظة على راس المال (الدعامة التحوطية) Capital Conservation Buffer، أي أن البنوك يجب أن تزيد من قيمة رأس المال الأساسي الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف القيمة الحالية ليصل إلى ما يعادل 7% من قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر، وفي حالة انخفاض نسبة احتياطي المحافظة على رأس المال عن 2.50% يمكن للسلطات الرقابية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية للعاملين فيها، ورغم التشدد في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي امتدت من يناير عام 2013 وحتى عام 2019؛ قد امهلت البنوك حتى تتمكن من توفيق أوضاعها.

• تحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.50% من رأس المال الأساسي، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك، وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

• رفع نسبة الشريحة الأولى من معيار كفاية رأس المال من 4% إلى 6%، وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، وأصبحت معادلة حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للاتفاقية الجديدة كما يلي:

$$\frac{\text{(الشريحة الأولى Tier1 + الشريحة الثانية Tier2 + الدعامة التحوطية)}}{\text{مخاطر الائتمان}^{2} + 10.5/100^{3} \text{ X (مخاطر السوق}^{4} + \text{مخاطر التشغيل}^{5})} = \geq 10.50$$

[2] تُعرّف مخاطر الائتمان بأنها "الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم قدرة عملائه من الأفراد والشركات أو من غيرهما من الجهات الأخرى التي يتعامل معها البنك، على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه البنك" (الباحث).

[3] تم ضرب حاصل جمع مخاطر السوق ومخاطر التشغيل x 10.5/100، وذلك لتوحيد المعيار المستخدم لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في قياس العلاقة بين الأصول ورأس المال، وذلك بالاستناد إلى الحد الأدنى لكفاية رأس المال في ظل تطبيق بازل3 وهو ناتج قسمة 100 على 10.5، أي تكون قيمة الأصول أكبر من قيمة رأس المال بمقدار 10.5/100 مرة على الأكثر.

ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013، وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 واكتمال تنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

7-1-2- محاور اتفاقية بازل الثالثة Basel III المتعلقة بمعياري كفاية رأس المال والرافعة المالية (سعد، 2012) و (Basel Committee on Banking Supervisuin, 2011)**:**

• **المحور الأول:** يتضمن تحسين نوعية وبنية وشفافية القاعدة الرأسمالية للبنوك، وجعل مفهوم رأس المال الأساسي Tier One قاصراً على رأس المال المكتتب فيه، والأرباح غير الموزعة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند Tier Two فيقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل، والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت الاتفاقية كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

• **المحور الثاني:** التشديد على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

• **المحور الثالث:** إدخال نسبة الرفع المالي Leverage Ratio، وهي نسبة جديدة تهدف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة تقيس مضاعف رأس المال، بتنسيب إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية إلى رأس المال بمفهومه الضيق المشار إليه في المحور الأول.

• **المحور الرابع:** يعالج هذا المحور الحد من مسايرة الدورة الاقتصادية فيما يعرف بـ Procyclicality، ويهدف إلى الحيلولة دون اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة للدورة الاقتصادية بأكثر مما يجب؛ حيث التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، والامتناع عن الإقراض فترات الركود فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

[4] تُعرّف مخاطر السوق بأنها "الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة احتفاظه بأي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية بسبب حدوث تغيرات في أسعار السوق. يندرج ضمن هذه المخاطر: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أدوات الملكية، ومخاطر البضائع" (صندوق النقد العربي، 2020).

[5] تُعرّف مخاطر التشغيل بأنها "الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة إخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة لدى البنك، أو نتيجة لأحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولا يشمل كل من مخاطر استراتيجية البنك، ومخاطر السمعة" (البنك المركزي المصري، 2021).

7-1-3- أهم الإصلاحات التي تضمنتها اتفاقية بازل الثالثة Basel III (سعد، 2012)، و(حسن، 2015)، و(اتحاد المصارف العربية، 2010)، و(إسماعيل وآخرون، 2021):

في إطار السعي الدائم للجنة بازل للرقابة المصرفية نحو تحسين إدارة المخاطر بالبنوك، وتعزيز قدرة رأس المال على تغطية المخاطر التي قد تتعرض لها في ظل الظروف غير المواتية باعتباره خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين في ظل تلك المخاطر، وضمان تحقيق الاستقرار المالي للبنوك، فقد تم بموجب هذه الاتفاقية رفع معدل الحد الأدنى لكفاية رأس المال كنسبة من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر من 8% في ظل اتفاقية بازل الثانية Basel II إلى 10.5% وذلك وفقاً لما يلي:

- الشريحة الأولى من رأس المال Going Concern Capital Tier1، والغرض منها هو امتصاص الخسائر في الظروف العادية، وقد تم رفع نسبة هذه الشريحة من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر من 4% إلى 6%، وتتكون بنسبة 4.5% من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier1(CET1)، وبنسبة 1.5% من رأس المال الأساسي الإضافي Additional Tier1، ويتكون رأس المال الأساسي المستمر الذي يمثل حقوق المساهمين من الأسهم العادية، وعلاوة (خصم) الإصدار، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات المعلنة، وحقوق الأقلية، وقد تم كذلك بموجب هذه الاتفاقية رفع نسبة الحد الأدنى من متطلبات رأس المال الأساسي المستمر من 2% في ظل اتفاقية بازل II إلى 4.5%. ويتكون رأس المال الأساسي الإضافي من الأسهم الممتازة غير التراكمية للأرباح، والأدوات المالية الأخرى التي يصدرها البنك بشرط أن تستوفي الشروط الرقابية والتي منها أن تكون مدفوعة بالكامل، وأن تكون قادرة على استيعاب الخسائر في الظروف العادية، وألا تكون مضمونة بكفالة البنك أو إحدى شركاته التابعة، وأن تكون في مرتبة تالية للودائع في حالة التصفية.
- إضافة مكون جديد إلى رأس المال أُطلق عليه الدعامة التحوطية (احتياطي المحافظة على رأس المال) Capital Conservation Buffer، ويتم تكوينه تدريجياً من الأرباح السنوية، ويسمح بتكوينه متى توافرت مكونات رأس المال الأساسي المستمر حتى يصل إلى نسبة 2.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، والهدف منه هو زيادة قدرة البنك على امتصاص الخسائر المحتملة في حالة وقوع أزمات مالية مفاجئة. وقد وضعت لجنة بازل قيوداً على توزيعات الأرباح للمساهمين والمكافآت والحوافز للعاملين بالبنوك حتى يتم تكوين هذا الاحتياطي، لتصل نسبة رأس المال من الأسهم العادية إلى 7% (4.50% + 2.50%).
- تحديد نسبة الشريحة الثانية من رأس المال المساند Going Concern Capital Tier2 بـ 2%، بغرض امتصاص الخسائر في حالة التصفية، وتتكون من أدوات الدين طويلة الأجل التي لايقل تاريخ

استحقاقها عن خمس سنوات، ويشترط أن تكون في مرتبة تالية للودائع والديون الأخرى في السداد عند التصفية.

- إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال المساند Going Concern Capital Tier3 التي كانت مقررة بموجب اتفاقية بازل II.
- إضافة احتياطي الحماية من الآثار السلبية لتقلبات الدورات الاقتصادية cyclical Counter Capital Buffer تتراوح نسبته بين صفر% إلى 2.50% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، ويتم تكوينه فوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي، والهدف منه هو زيادة قدرة البنك على امتصاص الخسائر المحتملة خلال فترات الركود الاقتصادي من ناحية، والحد من التوسع الائتماني في فترات الرواج من ناحية آخرى، للحد من زيادة المخاطر النظامية واسعة النطاق، وبالتالي تقوم السلطات الرقابية في أوقات الرواج بإلزام البنوك بتكوين متطلبات رأس مال إضافي لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية. ويعتمد تكوين هذا الاحتياطي على المخاطر التي تواجه البنوك بسبب النمو المرتفع للقروض، حيث تقوم البنوك باحتجاز نسبة من الأرباح في حالة انخفاض نسبة رأس المال الأساسي من الأسهم العادية إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر عن 9.50%.

شكل رقم (1)

مكونات رأس المال التنظيمي وفقاً لاتفاقية Basel III الصادرة في عام 2010

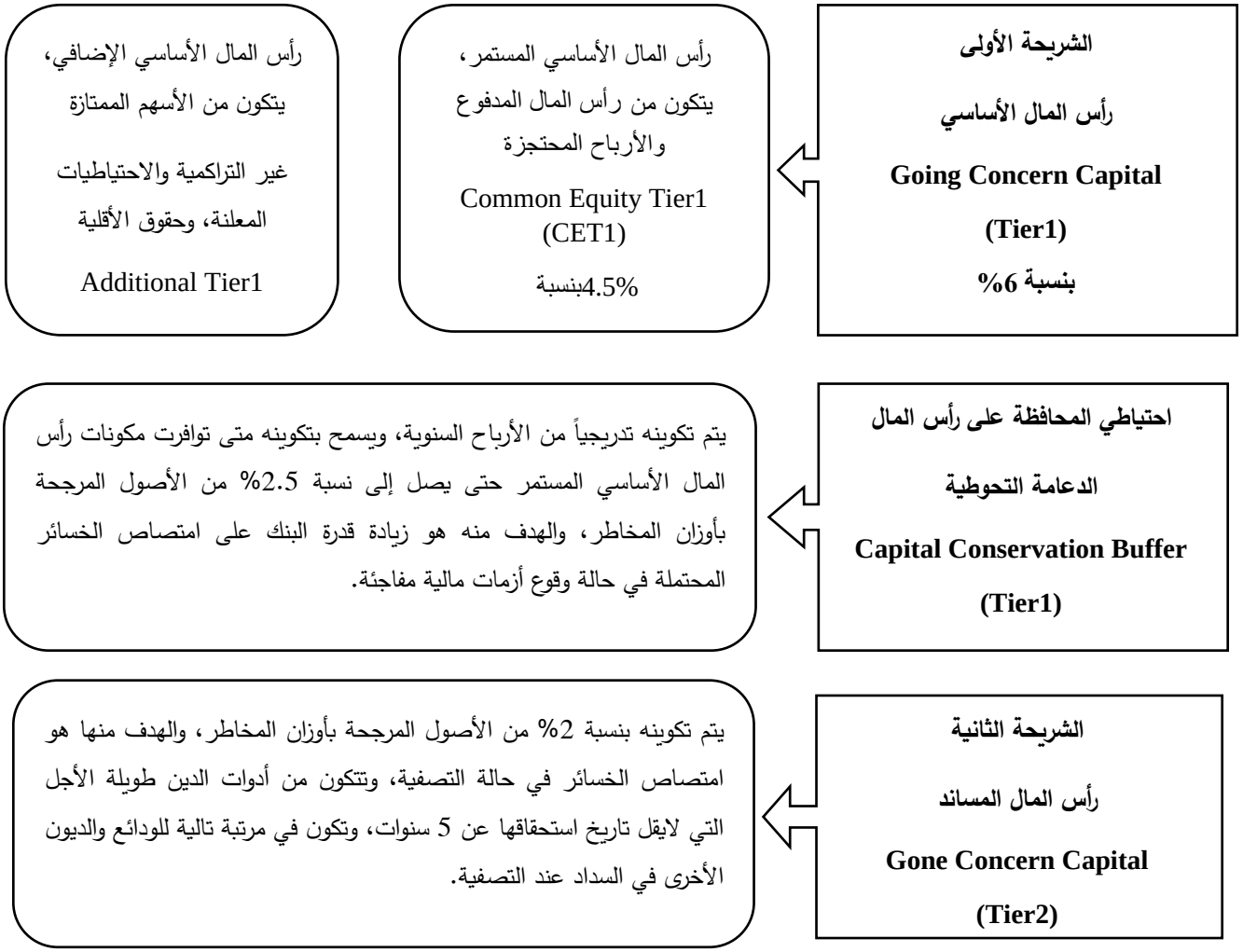

المصدر: (إسماعيل وآخرون، 2021) بتصرف

وبذلك يكون هيكل رأس المال التنظيمي في ظل اتفاقية بازل الثالثة Basel III على النحو التالي:

جدول رقم (1)

عناصر هيكل رأس المال التنظيمي	النسبة المئوية من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	الإجمالي
رأس المال الأساسي المستمر [1]	%4.5	
رأس المال الأساسي الإضافي [2]	%1.5	
الشريحة الأولى		%6.0
احتياطي المحافظة على رأس المال (الدعامة التحوطية) [3]	%2.5	

عناصر هيكل رأس المال التنظيمي	النسبة المئوية من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	الإجمالي
رأس المال الأساسي من حقوق الملكية للأسهم العادية(3+1)		%7.0
الشريحة الثانية(4) (رأس المال المساند)	%2.0	
الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال التنظيمي(4+3+2+1)		%10.5
احتياطي مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية	صفر – 2.5%	

المصدر: (Basel Committee on Banking Supervision, 2011)

- تم إضافة معيار جديد لقياس نسبة تمويل أصول البنك داخل وخارج الميزانية من خلال الشريحة الأولى من رأس المال وهو الرافعة المالية Leverage Ratio، والتي يجب ألا تقل عن 3%، وبعبارة أخرى يعني هذا المعيار أن نسبة الحد الأقصى لتمويل أصول البنك داخل وخارج الميزانية من مصادر تمويل بخلاف الشريحة الأولى من رأس المال (حقوق المساهمين) لايجوز أن تتعدى نسبة 97% من قيمة هذا التمويل.
- التشديد على قيام البنوك بإجراء اختبارات الضغط Stress Testing، لقياس قدرة البنك على مواجهة المخاطر خلال أوقات الأزمات، وقياس أثر تلك المخاطر على عدد من المؤشرات المالية بالبنك وخاصة بيان الأثر على مدى كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى التعرف على حجم رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حالة التعرض لظروف مالية صعبة دون التأثير على ودائع العملاء، كذلك وضع خطط فعالة لإدارة مخاطر السيولة في ظل تلك الظروف الضاغطة (الزيني، 2011) و(سعد، 2012) و(حسن، 2015).

7-1-4- مراحل تطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة Basel III:

يتطلب تطبيق اتفاقية بازل III قيام البنوك بزيادة رؤوس أموالها وإعادة هيكلة رأس المال التنظيمي، من خلال الاكتتاب في أسهم جديدة، أو من خلال استخدام الأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال في صورة إصدار أسهم مجانية أو كلاهما معاً، أو من خلال عمليات استحواذ بنك على بنك أو بنوك أخرى، أو من خلال الدمج بين كيانات صغيرة لتكوين كيانات كبرى جديدة تتمكن من توفيق أوضاعها مع متطلبات هذه الاتفاقية، لذا تطلب الأمر منح البنوك الوقت الكافي لتوفيق أوضاعها لاستيفاء معايير تلك الاتفاقية، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً اعتباراً من بداية عام 2013 وحتى بداية عام 2019، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (2)

المراحل الزمنية لتطبيق معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية

بموجب مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III

المعيار	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدني لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			%3.5	%4.0	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
احتياطي المحافظة على رأس المال (الدعامة التحوطية)						%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
الحد الأدني لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين + الدعامة التحوطية			%3.5	%4.0	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7.0
الحد الأدنى لرأس المال من الشريحة الأولى			%4.5	%5.5	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0
إجمالي الشريحة الثانية			%3.5	%2.5	%2.0	%2.0	%2.0	%2.0	%2.0
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال			%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال والدعامة التحوطية			%8.0	%8.0	%8.0	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5
نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio	مراقبة الجهات الإشرافية					بداية التشغيل المتوازي والإفصاح اعتباراً من 2015/01/01		تنفيذ المعيار	

المصدر: (Basel Committee on Banking Supervision, 2011)

يوضح الجدول السابق أن بداية التطبيق التدريجي لاتفاقية بازل الثالثة كانت مع بداية عام 2013، وذلك ببدء رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال التنظيمي من حقوق المساهمين (رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier1(CET1) وقد بدأت بنسبة 3.5%، وتوالت الزيادة

التدريجية ليصل الحد الأدنى للنسبة التي حددتها الاتفاقية وقدره 4.5% بحلول عام 2015. كذلك ألزمت الاتفاقية البنوك بالبدء في تكوين احتياطي المحافظة على رأس المال (الدعامة التحوطية) Capital Conservation Buffer تدريجياً اعتباراً من عام 2016 بنسبة 0.625%، ليصل الحد الأدنى للنسبة التي حددتها الاتفاقية للدعامة التحوطية وقدرها 2.5% بحلول عام 2019، ونسبة الرافعة المالية Leverage Ratio اعتباراً من عام 2018.

7-1-5- أهم الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل الثالثة Basel III (صالح ورحال، 2015 و(إسماعيل، 2021):

- زيادة توجه البنوك نحو زيادة رأس المال، وإعادة هيكلة رأس المال على حساب توزيعات الأرباح للمساهمين، مما قد يقوض الإقبال على الاستثمار في أسهم البنوك، وبالتالي زيادة احتمال ارتفاع تكلفة التمويل في ظل تطبيق هذه الاتفاقية.
- يترتب على تطبيق الاتفاقية فرض ضغوط على هيكل رأس المال والأصول، وبالتالي ارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، مما يتطلب رفع أسعار هذه الخدمات المقدمة.
- الضغط على صافي هامش العائد بسبب زيادة توجه البنوك نحو التمويل طويل الأجل الأعلى تكلفة من مصادر التمويل قصيرة الأجل، وذلك بسبب الالتزام بمتطلبات السيولة للأجل القصير، الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على أرباح البنوك.
- سوف يترتب على زيادة حجم الاحتياطيات النظامية المقرر احتفاظ البنوك بها بموجب هذه الاتفاقية إلى تقييد عمليات الإقراض وتمويل المشروعات التنموية، بسبب تراجع حجم السيولة المتاح توظيفه في الاقتصاد الحقيقي، وزيادة تكلفة التمويل لدى البنوك لتوفير سيولة قصيرة الأجل، وبالتالي زيادة تكلفة القروض والخدمات المصرفية المقدمة للأنشطة الاقتصادية والأفراد.

7-2- مؤشرات الأداء المالي بالبنوك:

تعد عملية تقييم الأداء المالي بالبنوك إحدى أهم الأدوات المستخدمة في التعرف على جوانب القوة والضعف في أداء البنوك، وبوجه عام يعبر الأداء المالي بالبنوك عن مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتاحة لديها في الأصول، وكذلك مدى قدرتها على تحقيق الأهداف الموضوعة، خاصة هدف تعظيم الأرباح. وتعتمد الدارسة على ثلاثة مؤشرات للربحية كمتغيرات تابعة تعكس الأداء المالي للقطاع المصرفي تتمثل في معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل صافي هامش العائد (NIM).

7-2-1- معدل العائد على الأصول Return On Assets Ratio (ROA):

يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة الأصول في توليد الأرباح، ويستخدم هذا المؤشر في الحكم على مدى كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية المستخدمة بالبنك في توظيف الموارد المالية المتاحة لديه، وكلما زاد معدل العائد على الأصول، كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع جودة الأصول، وزيادة درجة السلامة والاستقرار المالي للبنك، ويتم قياس هذا المعدل على النحو التالي (حسن، 2015):

$$\text{معدل العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

7-2-2- معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity Ratio (ROE):

يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة حقوق المساهمين في توليد الأرباح، ويستخدم هذا المؤشر في الحكم على مدى كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية المستخدمة بالبنك في توظيف حقوق المساهمين المتاحة لديه، وكلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية، كلما كان ذلك مؤشراً على تحقيق أهداف المساهمين في الحصول على معدلات مرتفعة من الأرباح تتناسب مع مستوى المخاطر التي يتحملونها، ويتم قياس هذا المعدل على النحو التالي (حسن، 2015):

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية ROE} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

7-2-3- معدل صافي هامش الفائدة Net Interest Margin Ratio (NIM):

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الأساسية التي تستخدم لتحليل نتائج أعمال البنك، ويقيس نسبة صافي العائد من الاستثمار، والذي تمثل الفرق بين العائد على أنشطة الاستثمار والإقراض الذي يحصل عليها البنك، والفائدة المدينة التي يدفعها البنك للمودعين وأصحاب الأوعية الإدخارية والمقرضين، إلى إجمالي الأصول المدرة للعائد، وكلما نجح البنك في إدارة أصوله التي تولد العائد، كلما زاد صافي هامش الفائدة. ورغم أن هذا المؤشر يعد الأقل استخداماً في التقارير المالية مقارنة بكل من مؤشر العائد على الأصول (ROA)، ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، إلا أنه يوفر تلخيصاً موجزاً لفعالية وكفاءة إدارة البنك في استخدام الأصول المدرة للعائد، ويتم قياس هذا المعدل على النحو التالي (Saksonova, 2014):

$$\text{معدل صافي هامش العائد NIM} = \frac{\text{عائد الاستثمار – مصروفات الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول المدرة للعائد}} \times 100\%$$

8- الدراسات السابقة:

يعد موضوع كفاية رأس المال المصرفي وآليات تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك من الموضوعات التي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام بالغ من العديد من الباحثين والاقتصاديين، وسلطات الرقابة المصرفية المحلية والدولية على حد سواء، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في صيف عام 2007، وفشل معايير اتفاقية بازل الثانية "Basel II" في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك، وهناك العديد من الدراسات البحثية التي تناولت معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وخاصة قياس أثر هيكل ومعيار كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك، وذلك باستخدام العديد من مؤشرات قياس الربحية، كذلك تناول عدد منها الجوانب المختلفة لتأثير كفاية رأس المال ومدى مساهمته في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المصرفية المختلفة، وامتصاص الصدمات المالية المفاجئة، وهو ما يعني التأثير على الاستقرار والسلامة المالية للبنوك، وسيتم التعرض لعدد من تلك الدراسات وفقاً لترتيبها الزمني لتحديد الفجوة البحثية من ناحية، وبناء فروض البحث والنموذج المقترح لقياس التأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالي:

هدفت دراسة (Ben Naceur & Kandil, 2009) إلى قياس أثر التعليمات الرقابية التي أصدرها البنك المركزي بشأن زيادة نسبة كفاية رأس المال إلى 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر على أداء واستقرار البنوك في مصر، وتم خلال الدراسة استخدم مقياسين لتقييم الأداء هما تكلفة الوساطة وربحية البنوك مقاسةً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وذلك من خلال دراسة الأثر على ربحية البنك وتكلفة الوساطة، واستخدمت الدراسة مؤشر معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأثر على الربحية، ونسبة صافي الإيرادات من الفوائد إلى متوسط الأصول المدرة للفوائد، وكذلك نسبة صافي الإيرادات من الفوائد إلى متوسط إجمالي الأصول لقياس الأثر على تكلفة الوساطة، وقامت الدراسة أيضاً بقياس الأثر التدريجي لهذه القرارات في الأجل القصير على مدى الثلاث فترات اللاحقة، وأخيراً قياس الآثار المترتبة على المدى البعيد، وذلك باستخدام بعض النماذج، واشتملت العينة على 28 بنك تمت ملاحظتهم خلال الفترة من عام 1989 حتى عام 2004. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق القوانين التي أصدرها البنك المركزي المصري بشأن نسبة كفاية رأس المال تؤثر بالإيجاب على أداء البنوك من خلال زيادة تكلفة الوساطة، والاحتفاظ بمحفظة قروض

عالية الجودة، مما أدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي تحسن أداء البنك تدريجياً، كما أثبتت الدراسة العملية أن عنصر التضخم يعد عاملاً مهماً يعمل على تخفيض التكلفة الضمنية وزيادة الطلب على الائتمان، وأن تكلفة الوساطة تتأثر أيضاً بكفاءة الإدارة.

وتناولت دراسة (دبيك، 2015) تحليل وقياس العلاقة بين تطبيق معدل كفاية رأس المال وربحية البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين ممثلة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم خلال الفترة (2008 - 2014)، وقد تم دراسة سلوك المتغيرات التابعة (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على السهم (EPS)، وذلك من قبل المتغير المستقل ممثلاً في معدل كفاية رأس المال (CAR)، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها أن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في تحديد كفاية رأس المال والعمل على تحقيق متطلبات التوازن مع الأهداف الأخرى للبنوك وهي تحقيق الربحية ممثلة في زيادة المعدلات المذكورة، حيث أن المحافظة على حالة من التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الربحية سوف يعطي مجالاً أوسع للبحث عن فرص استثمارية مجدية وذات مخاطر يمكن السيطرة عليها وذات عوائد مقبولة. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تبني أساليب متطورة في إدارة المخاطر المصرفية وفق أحدث النظم العالمية بغرض ضبط وهيكلة المحفظة الائتمانية والاستثمارية للمصارف بصورة سليمة تحافظ على حقوق المساهمين والمودعين وتدعم الاستقرار والأمان المصرفي، إلى جانب مراعاة تضمين تقاريرها المالية الأسس والقواعد التي يتم بموجبها قياس كفاية رأس مالها، كما أوصت الدراسة السلطة الرقابية بالبدء في تطبيق مقررات بازل الثانية والثالثة بشأن ضوابط الرقابة المصرفية.

وتناولت دراسة (حسن، 2015) أثر تطبيق مقررات بازل II لكفاية رأس المال على مستوى الأداء المالي للبنوك، والتحقق من أن اختلاف طبيعة عمل المصرف سواء كان إسلامي أو تقليدي يمكن أن يؤثر على أدائه المالي عند التزامه بمتطلبات كفاية رأس المال من عدمه، وكذلك مدى تأثير نسبة السيولة التي يحتفظ بها المصرف على أدائه المالي، وتم تحقيق ذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية والتقليدية المدرجة في البورصة المصرية بالإضافة للمصارف الحكومية، حيث بلغ عدد مصارف العينة 15 مصرفاً، وقد تم تجميع البيانات اعتماداً على القوائم والتقارير المالية

المنشورة، كما امتدت فترة الدراسة من عام 2010 وحتى عام 2014، وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي عند اختبار العلاقة بين تطبيق مقررات بازل II لكفاية رأس المال وربحية المصرف، وجود علاقة معنوية سالبة بين التزام المصارف بالمتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II، وربحية المصرف، حيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى انخفاض ربحية المصرف عند زيادة معدل كفاية رأس المال، أما عند اختبار العلاقة بين طبيعة عمل المصرف إسلامي أو تقليدي وربحيته عند الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال، فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة معنوية بين طبيعة عمل المصرف إسلامي أو تقليدي وربحيته عند الالتزام بمعدل كفاية رأس المال، وأخيراً فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنه لا يوجد تأثير معنوي للسيولة على ربحية المصرف.

وهدفت دراسة (مرسي، 2016) إلى التعرف على مقررات لجنة بازل **I** ، **II** ، **III** للإشراف والرقابة المصرفية، مع سرد دعائم الاتفاقيات الثلاثة وكيفية حساب معدلات كفاية رأس المال لكل اتفاقية، وتوضيح العلاقات المتشابكة بين المقررات الثلاثة، كما ساهمت الدراسة فى تحليل مدى قدرة الجهاز المصرفي المصرى على تطبيق تلك المقررات المصرفية بما يضمن له قوة وتدعيم مؤشرات الاستقرار المصرفي، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها ضرورة ضبط أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية على البنوك للتأكد من إدارة وقياس معدلات انضباط السوق، والافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، وتحسين إدارة المخاطر المصرفية كإدارة المخاطر السوقية والائتمانية والسيولة ورأس المال.

وهدفت دراسة (محمد، 2018) إلى تحديد التأثير المتبادل لمعدل كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية فى مصر، وكذلك تحليل العلاقه بينهما من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر معدل كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المالي وهي جودة الأصول والربحية والسيولة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وكل من جودة الأصول والربحية والسيولة وحجم البنك، وكذلك تبين تحسن معدلات الربحية بشكل عام خلال فترة الدراسة، إلا أن معدلات الربحية في البنوك الخاصة تفوق مثيلتها في البنوك العامة، وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن البنوك العامة أكبر حجماً، إلا أن ذلك لم يساهم في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح وفقاً لنظريات اقتصاديات الحجم، كذلك أظهرت الدراسة اختلاف الأهمية النسبية والتأثير المشترك للمتغيرات المستقلة (مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية) على المتغير التابع (معدل كفاية رأس المال)، وأوضحت الدراسة أن الإصلاحات الهيكلية في القطاع المصرفي التي طبقها البنك المركزي المصري منذ عام 2004 لتنفيذ مقررات بازل مكنت القطاع المصرفي من تحسين السلامة المصرفية من خلال رفع معدل كفاية رأس المال، وخفض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، بالإضافة

إلى التخلص من القروض المعدومة والتي تمت تغطية قيمتها بالمخصصات بالكامل، مما أدى إلى تحسن كفاءة وربحية القطاع المصرفي، والتي تمثلت في ارتفاع العائد المحقق على الأصول وعلى حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بتوسيع القاعدة الرأسمالية للبنوك ولو من خلال الاندماج ما بين البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك من أجل خلق كيانات مصرفية كبيرة تكون قادرة على تحقيق متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي المصري، وزيادة قدرتها على مواجهة الخسائر غير المتوقعة التي قد تنتج عن مخاطر الائتمان أو التشغيل أو السيولة أو السوق، وكذلك لتحسين قدرتها التنافسية، كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية واتباع وتبني الأساليب الحديثة في تحديد وإدارة وتقييم المخاطر المصرفية، كما أوصت الدراسة بالاهتمام بمؤشرات الأداء المالي للبنوك وخاصة جودة الأصول والسيولة والربحية لما لها من تأثير إيجابي على معدل كفاية رأس المال.

وهدفت دراسة (Nisa & Darzi, 2018) إلى تحليل تأثير تطبيق اتفاقية بازل III على ربحية البنوك الهندية في ظل أحد المتطلبات الأساسية لاتفاقية بازل III، والتي تمثلت في زيادة نسب كفاية رأس المال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها. وقد أظهرت الدراسة انخفاض ربحية البنوك الهندية مع بداية تطبيق بازل III خلال العام المالي 2014، وقد لوحظ أن بنك City Union كان يتمتع خلال فترة الدراسة بنسب ربحية جيدة بشكل استثنائي، في حين لوحظ أن بنك Dhanlaxmi كان لديه نسب ربحية ضعيفة للغاية. وبشكل عام وجد أن البنوك الهندية في وضع أفضل لأنها تحافظ على نسب عالية لكفاية رأس المال ولديها نسبة معززة من رأس المال المشترك عالي الجودة، ويتعين على البنوك تجاوز الامتثال واستعادة الربحية وتحقيق الاستقرار. وخلصت الدراسة إلى أن التنفيذ الفعال والناجح لمعايير بازل III سيجعل البنوك الهندية أكثر قوة واستقرار وسلامة مالية، وأوصت الدراسة بأنه يتعين على البنوك الهندية إدارة رأس المال بشكل أكثر فعالية في إطار إرشادات بنك الاحتياطي الهندي Reserve Bank of India (RBI)، وفي نفس الوقت العمل على زيادة الربحية.

وهدفت دراسة (عمايرة، 2020) إلى التعرف على أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقاً لاتفاقية بازل II على الأداء المالي خلال الفترة (2009–2019)، حيث تكون مجتمع الدراسة وعينتها من البيانات المالية لجميع البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2009–2019) وعددها (13) بنكاً تجارياً أردنياً، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج منها أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة المالية (2009–2019)، كما بينت الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية

بازل (II) على الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة المالية (2009–2019). وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة أن تهتم البنوك التجارية بالاستفادة من معايير بازل (II) باتخاذ القرارات المالية المتعلقة بسياسات إدارة المخاطر لدى البنوك، وضرورة التعرف على أثر المتغيرات الضابطة المتناولة بالدراسة الحالية وهي (حجم البنك، نسبة الدين) على الأداء المالي في ضرورة تطبيق معايير بازل (II) في المصارف الإسلامية والتجارية.

وهدفت دراسة (إسماعيل وآخرون، 2021) إلى دراسة أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) ونسبة الرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل الثالثة Basel III على تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، بالإضافة إلى التحقق من مدى أهمية إضافة نسبة الرافعة المالية في الاتفاقية، وقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (25) بنكاً من البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى خلال الفترة (2016–2020)، وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال (CAR) طبقاً لاتفاقية بازل الثالثة Basel III، وبين الاستقرار المالي للبنوك، بينما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل الثالثة Basel III، وبين الاستقرار المالي للبنوك، وأخيراً فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للتكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR)، ونسبة الرافعة المالية (Leverage) على الاستقرار المالي للبنوك. علاوة على ما سبق؛ فقد أظهرت نتائج الدراسة أن معدل كفاية رأس المال وحده غير كافٍ لتعزيز الاستقرار المالى للبنوك، وأن هذا المعدل طبقاً لاتفاقية بازل الثالثة Basel III المستخدم من قبل البنوك المصرية حتى عام 2020 لايعبر عن حجم المخاطر الحقيقية التي تتعرض لها هذه البنوك، وأن نسبة الرافعة المالية طبقاً لهذه الاتفاقية تساهم في تحسين كفاءة إدارة المخاطر مقارنة بمعدل كفاية رأس المال، ومن ثم تعد العامل الأكثر تأثيراً في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك.

وهدفت دراسة (عبد الجواد، 2021) إلى اختبار تأثير كفاية رأس المال بموجب تطبيق مقررات اتفاقية بازل III على الأداء المالي للقطاع المصرفي المصري مقاساً بثلاثة مؤشرات للربحية، هي معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من صافي الربح، وتم إضافة متغيرين تفسيريين هما معدل نمو الأصول وحجم البنك إلى معدل كفاية رأس المال كمتغيرات تفسيرية في الدراسة، وتم استخدام بيانات مقطعية للفترة (2004–2018) عن أحد عشر بنكاً مسجلاً في البورصة المصرية، وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي لبنوك الدراسة، خاصة في الأجل الطويل، كما تميز كل من معدل نمو الأصول وحجم البنك بتأثيرهما الطردي على مؤشرات الربحية الثلاثة في الأجل الطويل، وإن كانت سرعة التعديل لكل منهما بطيئة

نسبياً حيث بلغت نحو (5%، 6%، 16%) للمعادلات الثلاثة لكل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من صافي الربح على الترتيب، وكذلك أكدت نتائج التحليل الإحصائي على معنوية العلاقة المقدرة قصيرة الأجل بين المتغيرات، ودلت قيمة معامل التحديد على أن القدرة التفسيرية لكل معادلة صغيرة نسبياً في الأجل القصير.

وهدفت دراسة (دحام وآخرون، 2021) إلى اختبار تأثير اتفاقية بازل III على نتائج الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. تم استخدام طريقة Panel Data، كما قام الباحثون بالاعتماد على نموذج الأثر الثابت Fixed Effect متضمنا متغيرين مستقلين وهما مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بالإضافة إلى الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية كمتغير تابع، وقد تمثل مجتمع الدراسة بالبنوك التجارية الأردنية وعينة الدراسة بـ (البنك الأردني والبنك العربي الدولي)، ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل البيانات الخاصة بهذه المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصارف خلال الفترة (2008–2018) مقاساً بالنموذج الأول والمتمثل بالعائد على الأصول، والنموذج الثاني بالعائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر لمعايير لجنة بازل III المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية، كما أوصت الدراسة بإعادة النظر في تعزيز الوضع الحالي لإدارة ومراقبة مخاطر السوق والتشغيل في المصارف التجارية الأردنية بما ينسجم مع الممارسات السليمة لإدارة هذه المخاطر والعمل على قياسها ومراقبتها.

وهدفت دراسة (عبد الغني وآخرون، 2022) إلى قياس مدى التزام البنوك التجارية للقواعد واللوائح التنظيمية بمتطلبات بازل III باستخدام نسبتي كفاية رأس المال والسيولة من ناحية، وتحليل أثر ذلك على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية من ناحية أخرى، وذلك بدراسة العلاقة بين كلا من نسبتي كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR) ونسب السيولة الجديدة المتمثلة في نسبتين إحداهما في الأجل القصير وتسمى بنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، والثانية في الأجل الطويل وتسمى بنسبة صافى التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE). وتحقيقا لهذا الهدف؛ فقد قام الباحث باستقراء العديد من الدراسات المالية والمصرفية السابقة المتعلقة بالبحث، وقام باختبار فروض البحث وتم جمع البيانات الفعلية من التقارير المالية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية لفترة خمسة عشر ربع من البيانات الربع سنوية من عام 2017 م إلى عام 2021 م من عينة مكونة من ثلاثة بنوك تجارية تقليدية من البنوك المقيدة في البورصة المصرية، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من نسبة كفاية رأس

المال المصرفي (CAR)، نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي وغير معنوي لنسبة تغطية السيولة (LCR) على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، كما أظهرت النتائج أن البنوك التجارية المصرية محل الدراسة تحتفظ بنسبة كفاية رأس مال مصرفي في المتوسط أكبر من المقررة وفقا لبازل III، كذلك تجاوزت نسب السيولة الجديدة للبنوك محل الدراسة في المتوسط عن النسب التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) مما يعكس قوة السياسات المتشددة من قبل البنك المركزي المصري لتحقيق الالتزام بمتطلبات بازل III للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تأكد البنوك المركزية من امتلاك البنوك التجارية لعملية شاملة لإدارة المخاطر من خلال مجلس إدارة فعال للتعرف على جميع المخاطر المالية والتحكم فيها أو التخفيف منها في الوقت المناسب، وتقييم مدى كفاية رأس المال والسيولة الجديدة وفقا للقواعد واللوائح التنظيمية، كما يوصى البحث بقيام البنوك بوضع خطة طوارئ مصدق عليها يتم الاستعانة بها في حالة تعرض البنك لتراجع مفاجئ وطارئ في مستوى السيولة لديه، حيث تتضمن الخطة وضع سياسات وإجراءات فعالة، على أن يتم تحديثها أول بأول للتأكد من فعاليتها.

8-1- تحليل الدراسات السابقة:

تناولت غالبية الدراسات السابقة التي تم استعراضها دراسة أثر تطبيق معايير اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية؛ بازل I، وبازل II، وبازل III على الأداء المالي بالبنوك، وتناول عدد من تلك الدراسات إبراز الصعوبات والتحديات التي واجهت البنوك عند تطبيق تلك المعايير، وفيما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، يتبين عدم الاتفاق بين البعض منها حول تأثير تطبيق اتفاقيات بازل الثلاثة على الأداء المالي بالبنوك، حيث توصل عدد من الدراسات إلى أن زيادة نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى تحسين الأداء المالي بالبنوك تدريجياً، ويجعلها أقل عرضه للخسائر خلال الأزمات المالية ويعزز من قدرتها التنافسية، بينما توصل عدد من الدراسات إلى أن زيادة رأس المال دون استثماره يؤثر سلباً على كفاءة الأداء المالي، ويؤدي إلى خفض معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية، في حين توصل عدد من الدراسات إلى أن كفاية رأس المال تتناسب طردياً مع معدل العائد على الأصول، وعكسياً مع معدل العائد على حقوق الملكية، وهناك عدد من الدراسات توصل إلى أن نسبة كفاية رأس المال تؤثر إيجابياً على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية بالبنوك التقليدية.

8-2- تحليل نتائج الدراسات السابقة:

هدف الباحث من عرض وتحليل الدراسات السابقة إلى ما يلي:

- تحديد الفجوة البحثية، ومن ثم صياغة مشكلة الدراسة وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة محل الدراسة.
- صياغة فروض البحث؛ والتي تمثل التفسيرات المحتملة لأسباب مشكلة الدراسة، والتي سيتم اختبار صحتها من خلال الدراسة التطبيقية.
- التوصل إلى النموذج المقترح لقياس أثر العلاقة بين معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر بعد اكتمال تطبيق مقررات اتفاقية بازل III في بداية عام 2019.

وبناءً على ما سبق؛ فقد تم تحديد الفجوة البحثية، والتي تمثلت في عدم تناول أي دراسة سابقة لقياس أثر تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة "Basel III" على مؤشرات الأداء المالي بجميع البنوك العاملة في مصر التي تخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي المصري، وذلك بعد اكتمال متطلبات تطبيقها بحلول عام 2019، وقد تناولت الدراسات السابقة قياس أثر كل من معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر قبل اكتمال متطلبات تطبيق الاتفاقية المذكورة، وسوف تتناول الدراسة قياس أثر تطبيق النسب الرقابية الإلزامية بالبنوك العاملة في مصر لكل من معيار كفاية رأس المال، ومعيار الرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي والتي تتضمن معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد وذلك من خلال تحليل مؤشرات السلامة المالية والأداء المالي الربع سنوية للبنوك العاملة في مصر، والبالغ عددها خلال فترة الدراسة (38) بنك، وذلك خلال الفترة من بداية الربع الأول من عام 2016 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2022، وهي الفترة التي شهدت تطبيق تلك المعايير، وبما يمكن من الإجابة على الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة، وتتشكل منها فروض البحث، والنموذج المقترح لقياس أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة التفسيرية والمتغيرات التابعة، وذلك على النحو المبين في الدراسة.

9- الدراسة التطبيقية:

تتمثل خطوات البحث المتبعة فى الدراسة التطبيقية فى تحديد مجتمع الدراسة، والفترة الزمنية للدراسة، وطرق جمع البيانات اللازمة للدراسة، وتحديد متغيرات الدراسة، وأساليب قياسها، ثم تصميم وبناء النماذج الإحصائية للدراسة، وأخيراً تحديد أساليب التحليل الإحصائي للبيانات التى تم جمعها، وذلك على النحو التالى:

9-1- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع بنوك القطاع المصرفي المصري المسجلة لدى البنك المركزي المصري في 2021/12/31، والتي بلغ عددها آنذاك (38) بنك، وقد تم اختيار جميع مفردات المجتمع لإجراء الدراسة التطبيقية (أسلوب الحصر الشامل)، وسيتم قياس أثر الحجم مقاساً بإجمالي حجم الأصول على مؤشرات الأداء المالي كمتغير رقابي، وسيتم التعامل معه كمتغير مستقل في نموذج الدراسة، وفيما يلي قائمة بأسماء البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في 2021/12/31، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3)

بيان بأسماء البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري

م	اسم البنك	م	اسم البنك	م	اسم البنك
1	البنك الأهلي المصري	14	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	27	بنك التنمية الصناعية
2	بنك مصر	15	بنك الإمارات دبي الوطني	28	البنك الزراعي المصري
3	البنك التجاري الدولي	16	بنك الكويت الوطني	29	بنك الاستثمار العربي
4	بنك قطر الوطني الأهلي	17	بنك التعمير والإسكان	30	البنك الأهلي الكويتي
5	البنك العربي الأفريقي الدولي	18	البنك المصري لتنمية الصادرات	31	البنك الأهلي المتحد
6	بنك القاهرة	19	المصرف المتحد	32	المؤسسة العربية المصرفية
7	بنك اتش اس بي سي – مصر	20	بنك قناة السويس	33	المصرف العربي الدولي
8	بنك فيصل الإسلامي المصري	21	بنك كريدي اجريكول	34	بنك أبوظبي الأول
9	بنك الإسكندرية	22	بنك بلوم	35	سيتي بنك إن إيه
10	بنك عودة	23	التجاري وفا بنك	36	البنك العربي
11	بنك البركة	24	بنك أبوظبي التجاري	37	بنك المشرق
12	مصرف أبوظبي الإسلامي	25	ميد بنك	38	البنك الأهلي اليوناني
13	البنك المصري الخليجي	26	العقاري المصري العربي		

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري

9-2- الفترة الزمنية للدراسة التطبيقية:

تتمثل الفترة الزمنية للدراسة التطبيقية في ست سنوات متتابعة، بدايةً من عام 2016 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2022 لفترات ربع سنوية امتدت على مدار ست سنوات وفترة واحدة ربع سنوية، وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية نظراً لتطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة Basel III في مصر

خلال تلك الفترة على نحو متدرج ابتداءً من عام 2016 وحتى بداية عام 2019، وقد تم اتباع اسلوب الحصر الشامل في هذه الدراسة، والذي شمل كافة بنوك القطاع المصرفي المصري وعددها (38) بنك.

9-3- مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة التطبيقية:

تم تجميع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية من خلال المصادر الثانوية للبيانات، والتي تمثلت في النشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري عبر موقعه الإلكتروني، وذلك لجمع بيانات مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الأداء المالي لكافة البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بصورة ربع سنوية خلال فترة الدراسة، والتي بلغ عددها (25) مشاهدة.

9-4- متغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة على ثلاثة أنواع من المتغيرات وهي: المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة، والمتغير الرقابي وذلك على النحو التالي:

9-4-1- المتغيرات المستقلة Independent Variables (X):

9-4-1-1- متغير معيار كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (X_1):

يتكون معيار كفاية رأس المال التنظيمي (الرقابي) للبنك وفقاً للتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري، وفي إطار تطبيق اتفاقية بازل الثالثة Basel III؛ من أصول البنك المرجحة بالمخاطر على النحو التالي:

$$\frac{\text{(الشريحة الأولى Tier1 + الشريحة الثانية Tier2 + الدعامة التحوطية)}}{\text{مخاطر الائتمان}^{6} + {}^{7}10.5/100 \times \text{(مخاطر السوق}^{8} + \text{مخاطر التشغيل}^{9}\text{)}} \geq \%10.5$$

ويتكون رأس المال التنظيمي الذي يشكل بسط نسبة حساب معيار كفاية رأس المال على النحو التالي:

---

[6] تُعرّف مخاطر الائتمان بأنها "الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم قدرة عملائه من الأفراد والشركات أو من غيرهما من الجهات الأخرى التي يتعامل معها البنك، على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه البنك" (الباحث).

[7] تم ضرب حاصل جمع مخاطر السوق ومخاطر التشغيل x 10.5/100، وذلك لتوحيد المعيار المستخدم لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل في قياس العلاقة بين الأصول ورأس المال، وذلك بالاستناد إلى الحد الأدنى لكفاية رأس المال في ظل تطبيق بازل3 وهو ناتج قسمة 100 على 10.5، أي تكون قيمة الأصول أكبر من قيمة رأس المال بمقدار 10.5/100 مرة على الأكثر.

[8] تُعرّف مخاطر السوق بأنها "الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة احتفاظه بأي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية بسبب حدوث تغيرات في أسعار السوق. يندرج ضمن هذه المخاطر: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أدوات الملكية، ومخاطر البضائع" (صندوق النقد العربي، 2020).

[9] تُعرّف مخاطر التشغيل بأنها "الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة إخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة لدى البنك، أو نتيجة لأحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولا يشمل كل من مخاطر استراتيجية البنك، ومخاطر السمعة" (البنك المركزي المصري، 2021).

1- الشريحة الأولى Going-Concern Capital Tier1:

تقدر قيمة الشريحة الأولى بنسبة لاتقل عن 6% من أصول البنك المرجحة بالمخاطر، وتعرف تلك الشريحة بأنها "ذلك الجزء من رأس المال التنظيمي الذي يتمتع بمقدرة عالية على تغطية المخاطر المصرفية واستيعاب كافة الخسائر التي يحتمل أن يتعرض لها البنك في الظروف العادية وكذلك في وقت الأزمات، دون الحاجة إلى إيقاف التشغيل، وليس لهذه الشريحة حد أعلى" (الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري)، وتتكون الشريحة الأولى من رأس المال التنظيمي مما يلي:

(أ) رأس المال الأساسي المستمر (العادي) Going-concern Capital Tier1: Common Equity يتكون من الأسهم العادية التي تم سداد قيمتها بالكامل بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة، ويجب ألا تقل نسبته ضمن معيار كفاية رأس المال عن 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

(ب) رأس المال الإضافي المستمر Additional Going-concern Capital Tier1 بحد أدنى 1.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ويتكون من الاحتياطيات وتشمل الاحتياطي القانوني (يشمل علاوة الإصدار)، والاحتياطي العام، والاحتياطي النظامي (إن وجد)، والاحتياطي الرأسمالي، كما يشمل الأرباح المرحلية (ربع ونصف السنوية) بشرط الاعتماد من مراجعي الحسابات الخارجيين للبنك، فضلاً عن اعتماد البنك المركزي المصري لها، كذلك يشمل حقوق الأقلية والأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية للأرباح، والأدوات المالية الأخرى التي يصدرها البنك بشرط أن تكون مدفوعة بالكامل، وقادرة على استيعاب الخسائر بشكل مستمر، وغير مضمونة بكفالة البنك أو إحدى الشركات التابعة له، وأن تكون ذات مرتبة تالية للودائع والدائنين في حالة التصفية، ووفقاً للشروط الصادرة عن البنك المركزي المصري[10].

2- الشريحة الثانية Gone-Concern Capital Tier2:

تقدر قيمة الشريحة الثانية لمعيار كفاية رأس المال بنسبة لاتقل عن 4% من أصول البنك المرجحة بالمخاطر، والهدف منها هو مواجهة الخسائر في حالة التصفية، ويجب ألا تتجاوز قيمتها نسبة 100% من قيمة الشريحة الأولى لذات المعيار، كما يجب أن تكون مكونات تلك الشريحة مستوفاة للشروط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري[11]، وتتكون الشريحة الثانية من رأس المال التنظيمي مما يلي:

[10] استثناء مما سبق فإن الأسهم الممتازة التي تستحق السداد بعد مرور 30 سنة على إصدارها، والتي قد يتم تأجيل سدادها، أو الأدوات المالية التي يتوافر لدى البنك النية في ردها، يتم إدراجها بنسبة 15% من قيمة الشريحة الأولى كحد أقصى بعد استبعاد مقابل الشهرة مع إدراج باقي القيمة في الشريحة الثانية (الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، 2020).

[11] يجب ان تتوافر في الشريحة الثانية لرأس المال القدرة على استخدامها في تغطية المخاطر المصرفية العادية، وأن تكون مثبتة بقيود محاسبية في دفاتر البنك، وأن تكون معتمدة من السلطة المختصة بالبنك ومن مراقبي الحسابات، كذلك موافقة السلطة الرقابية على إدراج أي مكون من مكوناتها.

(أ) مخصص المخاطر العامة للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة، بشرط ألا تزيد عن 1.25% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر.

(ب) المتبقي من الأسهم الممتازة التي تستحق السداد بعد مرور 30 سنة على إصدارها دون إدراجه بالشريحة الأولى، بعد إدراج ما يعادل نسبة 15% من قيمة الشريحة الأولى كحد أقصى، والتي قد يتم تأجيل سدادها، أو الأدوات المالية الأخرى التي يتوافر لدى البنك النية لردها.

(ج) 45% من قيمة الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وكذلك الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة وذات المصلحة المشتركة.

(د) الأدوات المالية المختلطة التي يطرحها البنك وتجمع في خصائصها بين أدوات الملكية وأدوات الدين كالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم[12]، كما يشمل الأسهم الممتازة التراكمية للأرباح، ويجب أن تكون تلك الأدوات مستوفاة للشروط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري[13].

(هـ) احتياطيات إعادة التقييم للعملات والاستثمارات الأجنبية وتشمل كل من:

أولاً: احتياطي فروق ترجمة عملات أجنبية:

تثبت المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية عند الاعتراف الأولي على أساس عملة التعامل باستخدام سعر الصرف المعلن في تاريخ المعاملة، وفي تاريخ إعداد الميزانية تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التعامل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى احتياطي فروق ترجمة عملات أجنبية، بينما تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية باستخدام سعر الصرف في تاريخ إعداد الميزانية (سعر الإقفال)، ويتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف الناتجة عن تسوية تلك الفروق كأرباح أو خسائر بالفترة التي تمت فيها تلك المعاملات ضمن قائمة الدخل[14] ولاتدخل ضمن مكونات احتياطيات إعادة التقييم، ومن ثم لا تدخل ضمن مكونات الشريحة الثانية.

---

[12] حيث تقضي المادة (51) من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 بأنه "يجوز أن تتضمن شروط إصدار السندات قابليتها للتحويل إلى أسهم بعد مضي المدة التي تحددها الشركة في نشرة الاكتتاب، ويتم التحويل بموافقة صاحب السند ويشترط لتطبيق أحكام هذه المادة مراعاة القواعد المقررة لزيادة رأس المال".

[13] يجب أن تكون تلك الأسهم غير مضمونة ومدفوعة بالكامل، وأن تكون عوائدها قابلة للتخفيض أو إعفاء البنك من سدادها، وأن تكون عوائدها تراكمية، وإمكانية مساهمتها في تغطية خسائر البنك دون أن يضطر إلى وقف تداولها (كما هو الحال في الأسهم العادية)، وألا تتضمن نشرة الاكتتاب فيها شرطاً يفيد سدادها سداداً مبكراً وفقاً لرغبة حاملها، وأن تتضمن نشرة الاكتتاب فيها عدم دفع الأرباح المستحقة عليها أو سداد جزء من قيمتها إذا أدت هذه المدفوعات إلى انخفاض معيار كفاية رأس المال للشريحة الثانية عن الحد المقرر، كما يشترط موافقة البنك المركزي المصري على طرحها للأكتتاب.

[14] تشمل البنود ذات الطبيعة النقدية Monetary Items البنود السائلة بطبيعتها أو القابلة للتحول السريع إلى نقدية سائلة، المقومة بعدد ثابت من وحدات النقد أو قابلة للتحديد مثل النقدية بالخزينة وحسابات العملاء والاستثمارات المالية – قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء – وأوراق القبض، بالإضافة إلى الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى التي تنشأ في نهاية السنة المالية كنتيجة للتسويات الجردية، وذلك باعتبارها بنود نقدية سوف يتم تحصيلها أو سدادها في الأجل القصير بعدد ثابت من وحدات النقد، بينما تشمل البنود ذات الطبيعة غير النقدية

ثانياً: احتياطي صافي استثمارات عمليات أجنبية:

تتم ترجمة الأصول والالتزامات في تاريخ إعداد الميزانية للفرع الأجنبي باستخدام سعر الصرف في تاريخ إعداد الميزانية (سعر الإقفال)، بينما تتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل باستخدام متوسط أسعار التحويل خلال فترة إعداد القوائم المالية، وفي حالة ما إذا كان المتوسط لا يمثل تقريب مقبول للأثر الكمي المتراكم لأسعار الصرف في تاريخ التعاملات، يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات باستخدام أسعار الصرف في تاريخ تلك المعاملات، ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة عن ذلك في بند مستقل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى احتياطي صافي استثمارات عمليات أجنبية، كما ترحل إلى ذات البند فروق العملة الناتجة عن تقييم صافي الاستثمار في فروع أجنبية والقروض والأدوات المالية بالعملة الأجنبية المخصصة لتغطية ذلك الاستثمار.

(و) القروض المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات، على أن تستهلك 20% من قيمتها سنوياً خلال السنوات الخمس الأخيرة من أجالها، وألا تزيد قيمة تلك القروض عن 50% من رأس المال الأساسي، على أن تكون مدفوعة بالكامل، وألا يقابلها ضمانات من البنك المقترض، وأن يفي القرض بامتصاص الخسائر التي يواجهها البنك، وأن يكون ترتيب سداده عند التصفية تالياً لحقوق المودعين والدائنين، وألا يكون مخصصاً لنشاط معين أو لمقابلة أصول بعينها.

9-4-1-2- نسبة الرافعة المالية (X_2) Leverage Ratio:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال بعد الاستبعادات}}{\text{الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر}} \times 100$$

هي النسبة المحسوبة من رأس مال معيار كفاية رأس المال ولكن منسوباً إلى إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر ويجب ألا تقل عن 3%، وتهدف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.

9-4-1-3- المتغير الرقابي Control Variable:

يقيس المتغير الرقابي في هذه الدراسة أثر حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم الأصول على المتغيرات التابعة، ولكنه لا يدخل في نطاق الدراسة، وقد تم إضافته من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بالنموذج، وسوف يتم معاملة المتغير الرقابي على إنه متغير مستقل عند صياغة نموذج الدراسة، حيث أن الهدف من استخدامه هو استبعاد أثره عند دراسة العلاقة

Nonmonetary Items البنود غير السائلة بطبيعتها، أو التي تتطلب المزيد من الوقت والجهد لتحويلها إلى نقدية سائلة، وقد تفقد جزءاً من قيمتها الحقيقية من جراء عملية التحويل، وبعبارة أخرى هي الأصول والالتزامات الأخرى بخلاف البنود النقدية مثل الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة بالإضافة إلى حقوق الملكية.

بين المتغيرات الأساسية التي يتضمنها نموذج القياس المقترح لمشكلة الدراسة (إسماعيل وآخرون، 2021؛ Ahmad et al., 2008; Naceur & Kandil, 2009; Stolz & Wedow, 2011; Tanda, 2015; Ashraf et al., 2016; tasman, 2020; Polizzi et al, 2020).

9-4-2- المتغيرات التابعة (Y) Dependent Variables:

تضمنت المتغيرات التابعة في الدراسة عدد من مؤشرات الأداء المالي بالبنوك وذلك على النحو التالي:

9-4-2-1- معدل العائد على الأصول (Y_1) Return on Assets (ROA):

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

يقيس هذا المؤشر انتاجية الأموال المستثمرة في عناصر الأصول المختلفة، إلى جانب تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، وكذلك تقييم كفاءة الاستثمار في مجالات التوظيف المختلفة.

9-4-2-2- معدل العائد على حقوق الملكية (Y_2) Return on Equity (ROE):

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

يقيس هذا المؤشر ما تحققه كل وحدة من حقوق المساهمين في صافي الأرباح التي يحققها البنك، وكذلك يقيس كفاءة الإدارة في استخدام أموال الملاك.

9-4-2-3- معدل صافي هامش الفائدة Net Interest Margin Ratio (NIM) (Y_3):

$$\text{معدل صافي هامش العائد NIM} = \frac{\text{عائد الاستثمار – مصروفات الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول المدرة للعائد}} \times 100\%$$

يقيس هذا المؤشر نسبة صافي العائد من الاستثمار، والتي تمثل الفرق بين العائد على أنشطة الاستثمار والإقراض التي يحصل عليها البنك (الإيراد)، والفائدة المدينة التي يدفعها البنك للمودعين وأصحاب الأوعية الإدخارية والمقرضين (المصروف)، إلى إجمالي الأصول المدرة للعائد(Saksonova, 2014).

والجدول التالي يتضمن قيم المتغيرات المستقلة والتي تمثل معايير ومؤشرات السلامة المالية لبنوك القطاع المصرفي المصري خلال فترة الدراسة (2016-2021)، وهي معيار كفاية رأس المال (X_1)، ونسبة الرافعة المالية (X_2)، كما يتضمن قيم المتغيرات التابعة والتي تمثل مؤشرات الأداء المالي خلال

نفس الفترة، وهي معدل العائد على الأصول (Y_1)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (Y_2)، ومعدل صافي هامش الفائدة (Y_3)، خلال الفترة من عام 2016 وحتى نهاية عام 2021، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4)

مؤشرات السلامة المالية السنوية للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري خلال فترة الدراسة

متغيرات الدراسة (%)	2016	2017	2018	2019	2020	2021	مارس 2022
معيار كفاية رأس المال(X_1)	14.0	14.7	15.7	17.7	20.1	22.2	21.9
نسبة الرافعة المالية (X_2)	4.8	6.3	6.3	7.1	7.7	7.2	7.0
معدل العائد على الأصول (Y_1)	2.0	1.5	1.4	1.8	1.2	1.2	1.2
معدل العائد على حقوق الملكية (Y_2)	30.9	21.5	19.2	23.4	14.9	16.3	16.1
معدل صافي هامش الفائدة (Y_3)	4.6	3.9	3.0	4.1	3.7	4.2	4.2

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري

والجدول التالي يوضح تطور قيمة المتغير الرقابي والذي يمثله اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول القطاع المصرفي المصري (فيما عدا البنك المركزي المصري) خلال الفترة من عام 2016 وحتى نهاية عام 2021، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (5)

تطور إجمالي حجم أصول القطاع المصرفي المصري خلال فترة الدراسة (2016-2021) (القيمة بالمليون جنيه)

المتغير الرقابي	2016	2017	2018	2019	2020	2021	نهاية مارس 2022
إجمالي الأصول	3962636	4813343	5432657	5856146	7022145	8627173	9413285
اللوغاريتم الطبيعي	12.59799	12.68245	12.73501	12.76761	12.84647	12.93587	12.97374

المصدر: النشرات الاحصائية الشهرية من الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري

ومن خلال استعراض قيم معايير ومؤشرات السلامة المالية لبنوك القطاع المصرفي المصري بخلاف البنك المركزي المصري الواردة بالجدولين السابقين والتي تمثل قيمة المتغيرات المستقلة والتابعة بنموذج الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2016 حتى عام 2021 يتضح الأتي:

1-بلغت قيمة المتغير المستقل (X_1) في بداية تطبيق متطلبات اتفاقية بازل الثالثة Basel III عام 2016، والذي يمثل معيار كفاية رأس المال نسبة وقدرها 14%، وبزيادة قدرها 4% عن الحد الأدنى للنسبة المقررة رقابياً من البنك المركزي المصري وقدرها 10%، وتصاعدت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية عام 2021 لتصل إلى نسبة وقدرها 22.2%، وبزيادة قدرها 12.2% عن الحد الأدنى للنسبة المقررة رقابياً، وقد انعكس ذلك على زيادة قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المحتملة خلال تلك الفترة، وسوف يتم قياس أثر هذه الزيادة على مؤشرات الربحية الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

2-بلغت قيمة المتغير المستقل (X_2) في خلال عام 2016، والذي يمثل نسبة الرافعة المالية نسبة وقدرها 4.8%، وبزيادة قدرها 1.8% عن الحد الأدنى للنسبة المقررة رقابياً وقدرها 3%، وتصاعدت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية عام 2021 لتصل إلى نسبة وقدرها 7.2%، وبزيادة قدرها 4.2% عن الحد الأدنى للنسبة المقررة رقابياً، وقد انعكس ذلك على زيادة الاعتماد على الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة في حساب معيار كفاية رأس المال (بعد الاستبعادات)، وبالتالي زيادة قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المحتملة خلال تلك الفترة، وسوف يتم قياس أثر هذه الزيادة على مؤشرات الربحية الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

3-بلغت قيمة المتغير التابع (Y_1) في خلال عام 2016، والذي يمثل معدل العائد على الأصول نسبة وقدرها 2%، وهبطت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية عام 2021 لتصل إلى نسبة وقدرها 1.2%، وبانخفاض قدره 0.8% عن مقدار النسبة في بداية فترة الدراسة، وقد انعكس ذلك على تراجع العائد على الأصول بشكل متدرج خلال فترة الدراسة فيما عدا عام 2019 الذي شهد صعود مفاجيء في معدل العائد على الأصول، ليصل إلى مستوى 1.8% بزيادة قدرها 0.4% عن العام السابق، ثم عاودت هذه النسبة التراجع في العام التالي مباشرة إلى مستوى 1.2%، واستقر هذا المعدل في عام 2021 عند نفس المستوى في العام السابق، وسوف يتم قياس المتغيرات المستقلة ذات الأثر على هذا المؤشر الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

4- بلغت قيمة المتغير التابع (Y_2) في خلال عام 2016، والذي يمثل معدل العائد على حقوق الملكية نسبة وقدرها 30.9%، وهبطت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية عام 2021 لتصل إلى نسبة وقدرها 16.3%، وبانخفاض قدره 14.6% عن مقدار النسبة في بداية فترة الدراسة، وقد انعكس ذلك على تراجع العائد على حقوق الملكية بشكل متدرج خلال فترة الدراسة فيما عدا عام 2019 الذي شهد صعود مفاجيء في معدل العائد على حقوق الملكية، ليصل إلى مستوى 23.4% بزيادة قدرها

4.2% عن العام السابق، كما هو الحال فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول عن نفس العام، ثم عاودت هذه النسبة التراجع في العام التالي مباشرة إلى مستوى 14.9%، ثم عاودت تلك النسبة الصعود من جديد لتصل إلى مستوى 16.3% عن عام 2021، وسوف يتم قياس المتغيرات المستقلة ذات الأثر على هذا المؤشر الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

5- بلغت قيمة المتغير التابع (Y_3) في خلال عام 2016، والذي يمثل معدل صافي هامش الفائدة نسبة وقدرها 4.6%، وهبطت تلك النسبة خلال فترة الدراسة التي امتدت حتى نهاية عام 2021 لتصل إلى نسبة وقدرها 4.2%، وبانخفاض قدره 0.4% عن مقدار النسبة في بداية فترة الدراسة، وقد انعكس ذلك على تراجع العائد على معدل صافي هامش الفائدة بشكل متدرج خلال فترة الدراسة فيما عدا عام 2019 الذي شهد صعود مفاجيء في معدل صافي هامش الفائدة، ليصل إلى مستوى 4.1% بزيادة قدرها 1.1% عن العام السابق، كما هو الحال فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول عن نفس العام، ثم عاودت هذه النسبة التراجع في العام التالي مباشرة إلى مستوى 3.7%، ثم عاودت تلك النسبة الارتفاع من جديد لتصل إلى مستوى 4.2% عن عام 2021، وسوف يتم قياس المتغيرات المستقلة ذات الأثر على هذا المؤشر الواردة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

وبناءً على ماسبق يمكن صياغة نموذج الدراسة المقترح والذي يمثل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التفسيرية) (X) التي تمثل مجموعة من معايير السلامة المالية التي قرر البنك المركزي المصري تطبيقها والرقابة عليها بهدف تحقيق الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للجهاز المصرفي المصري، وذلك في ضوء تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III، والتي التزمت البنوك العاملة في مصر بتطبيقها اعتباراً من بداية عام 2016، والمتغيرات التابعة لها (Y) التي تمثل مؤشرات الأداء المالي، وتتضمن (Y_1) معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA)، و(Y_2) معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)، و(Y_3) معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM)، والمتغير الرقابي Control Variable الذي يمثل باللوغاريتم الطبيعي لحجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول، وذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2)

النموذج المقترح لقياس أثر تطبيق معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك في إطار تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III

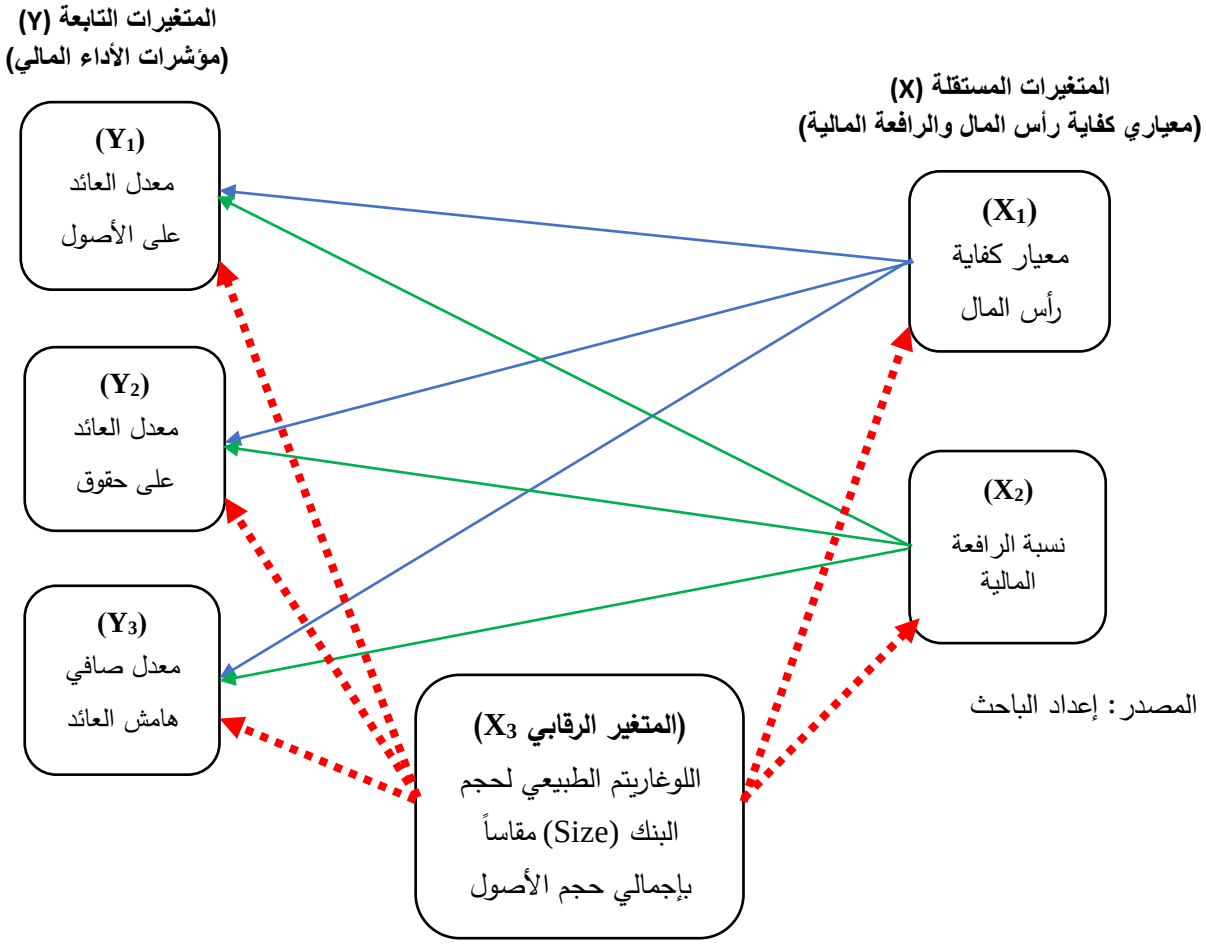

المصدر: إعداد الباحث

ووفقاً للمتغيرات المستقلة والتابعة السابق بيانها، والتي سوف يتم على أساسها تحليل مؤشرات السلامة المالية للبنوك العاملة في مصر إحصائياً، وذلك على مدار الفترة من بداية الربع الأول من عام 2016 حتى نهاية الربع الأول من عام 2022، وذلك باستخدام حزمة برامج التحليل الإحصائي (IBM SPSS Statistics 26)، وبرنامج (SPSS AMOS) لصياغة النموذج المقترح واختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المعادلة الأولى للانحدار الخطي المتعدد والتي تمثل النموذج المقترح لقياس أثر التغير في معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) بالبنوك العاملة في مصر:

$$Y_1 = B_0+B_{11}X_{11}+B_{12}X_{12}+B_{13}X_{13} +\sum_{(11:13)}$$

حيث أن:

Y_1: مقدار التغير في المتغير التابع الذي يمثل معدل العائد على الأصول، الناتج عن التغير في المتغيرات المستقلة التي تمثل معيار كفاية رأس المال ومعيار الرافعة المالية بالنموذج.

B_0 : تمثل الجزء الثابت غير المرتبط بتأثير معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية بالنموذج.

B_{11} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{11} الذي يمثل معيار كفاية رأس المال بالبنك.

X_{11} : مقدار التغير في معدل العائد على الأصول Y_1 الناتج عن التغير في معيار كفاية رأس المال بالبنك.

B_{12} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{12} الذي يمثل نسبة الرافعة المالية بالبنك.

X_{12} : مقدار التغير في معدل العائد على الأصول Y_1 الناتج عن التغير في نسبة الرافعة المالية بالبنك.

B_{13} : تمثل معامل المتغير الرقابي X_{13} الذي يمثل حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

X_{13} : مقدار التغير في معدل العائد على الأصول Y_1 الناتج عن التغير في حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

$\sum_{(11:13)}$: قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

ثانياً: المعادلة الثانية للانحدار الخطي المتعدد والتي تمثل النموذج المقترح لقياس أثر التغير في معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) بالبنوك العاملة في مصر:

$$Y_2 = B_0+B_{21}X_{21}+B_{22}X_{22}+B_{23}X_{23} +\sum_{(21,23)}$$

حيث أن:

Y_2: مقدار التغير في المتغير التابع الذي يمثل معدل العائد على حقوق الملكية الناتج عن التغير في المتغيرات المستقلة التي تمثل معيار كفاية رأس المال ومعيار الرافعة المالية بالنموذج.

B_0 : تمثل الجزء الثابت غير المرتبط معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية بالنموذج.

B_{21} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{21} الذي يمثل معيار كفاية رأس المال بالبنك.

X_{21} : مقدار التغير في معدل العائد على حقوق الملكية Y_2 الناتج عن التغير في معيار كفاية رأس المال بالبنك.

B_{22} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{22} الذي يمثل نسبة الرافعة المالية بالبنك.

X_{22} : مقدار التغير في معدل العائد على حقوق الملكية Y_2 الناتج عن التغير في نسبة الرافعة المالية بالبنك.

B_{23} : تمثل معامل المتغير الرقابي X_{23} الذي يمثل حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

X_{23} : مقدار التغير في معدل العائد على حقوق الملكية Y_2 الناتج عن التغير في حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

$\sum_{(21:23)}$: قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

ثالثاً: المعادلة الثالثة للانحدار الخطي المتعدد والتي تمثل النموذج المقترح لقياس أثر التغير في معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على معدل صافي هامش العائد Net Interest Margin (NIM) بالبنوك العاملة في مصر:

$$Y_3 = B_0+B_{31}X_{31}+B_{32}X_{32}+B_{33}X_{33} +\sum_{(31:33)}$$

حيث أن:

Y_3: مقدار التغير في المتغير التابع الذي يمثل معدل صافي هامش العائد، الناتج عن التغير في المتغيرات المستقلة التي تمثل معيار كفاية رأس المال ومعيار الرافعة المالية بالنموذج.

B_0 : تمثل الجزء الثابت غير المرتبط بمعياري كفاية رأس المال ومعيار الرافعة المالية بالنموذج.

B_{31} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{31} الذي يمثل معيار كفاية رأس المال بالبنك.

X_{31} : مقدار التغير في معدل صافي هامش العائد Y_3 الناتج عن التغير في معيار كفاية رأس المال بالبنك.

B_{32} : تمثل معامل المتغير المستقل X_{32} الذي يمثل نسبة الرافعة المالية بالبنك.

X_{32} : مقدار التغير في معدل صافي هامش العائد Y_3 الناتج عن التغير في نسبة الرافعة المالية بالبنك.

B_{33} : تمثل معامل المتغير الرقابي X_{33} الذي يمثل حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

X_{33} : مقدار التغير في معدل صافي هامش العائد Y_3 الناتج عن التغير في حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم أصول البنك.

$\sum_{(31:33)}$: قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

10- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

سيتم استخدام أسلوب المحاكاة لمونت كارلو Monte Carlo Simulation لإنتاج مجتمع الدراسة بتوظيف البيانات الاصلية، كما سيتم استخدام الإحصاء الوصفية Descriptive Statistics من خلال مقاييس النزعة المركزية (المتوسط Mean والوسيط Median)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري Standard Deviation والقيمة الدنيا Minimum والقيمة القصوى Maximum). كما سيتم استخدام مقاييس الشكل (الالتواء والتفرطح)، بالإضافة الى المدرج التكراري لفحص مجتمع الدراسة، وتحديد ما إذا كان توزيع مفردات المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي أم غير ذلك بهدف تحديد نوع الاختبارات المستخدمة، وسيتم استخدام معامل الارتباط بيرسون Person's r Correlation Coefficient لاختبار مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. كما سيتم استخدام تحليل المسار Path Analysis لاختبار فروض الدراسة وصياغة النموذج المقترح لقياس أثر المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في مجموعة من معايير السلامة المالية، على المتغيرات التابعة من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء المالي للبنوك والتي تتمثل في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش العائد، واستخدام هذه المقاييس الاحصائية في ترتيب التوصيات النهائية للدراسة بناءً على قوة تأثير تلك المتغيرات التي سيتم قياسها. وسوف يتم استخدام حزمة برامج التحليل الإحصائي (SPSS Statistics 26 IBM) وبرنامج (SPSS AMOS) في تحليل البيانات واختبارات الفروض.

11- نتائج التحليل الاحصائي:

تم تحليل البيانات المجمعة لمعايير السلامة المالية ومؤشرات الأداء المالي لكافة البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري المستخرجة من خلال النشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري عبر موقعه الإلكتروني (https://www.cbe.org.eg/) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية IBM SPSS Statistics 26. وسوف يتم مناقشة جودة وصحة البيانات، ثم عرض ملخص للإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، واخيراً سيتم عرض نتائج اختبارات الفروض. وقد استخدمت مقاييس الاحصاء الوصفي المتعارف عليها لتلخيص البيانات، مثل المتوسط والوسيط والانحراف المعياري وقيم الالتواء والتفرطح والقيم الدنيا والقصوى. وتم استخدم تحليل المسار (Sewall Wright, 1921) باستخدام برنامج IBM AMOS 24 لإجراء اختبارات الفروض.

11-1- جودة البيانات:

تم توظيف أسلوب المحاكاة (Simulation) باستخدام البيانات الأصلية لإنتاج العدد المطلوب من المشاهدات من خلال التوزيعات الاحتمالية للبيانات المدخلة، ويسمى هذا الأسلوب محاكاة مونت كارلو (Mont Carlo Simulation) (Risk Tech Forum, 2012)؛ وذلك بسبب عدم كفاية حجم البيانات المتاحة عن مجتمع الدراسة للحصول على نموذج تنبؤ مناسب من البيانات المجمعة. وحيث أن عدد الفترات الزمنية الربع سنوية المتاح بياناتها في هذه الدراسة هو 25 فترة، والتي تتمثل في البيانات الربع سنوية، بداية من الربع السنوي الأول لعام 2016 حتى الربع السنوي الأول لعام 2022، بالإضافة إلى أن عدد البنوك موضوع الدراسة هو 38 بنكاً؛ فإن العدد المناسب لمجموع البيانات يكون 950 مشاهدة.

جدول رقم (6) الاحصاءات الوصفية للبيانات الاصلية عن الفترة 2016-2021 (ن=25)

المتغيرات	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الالتواء	التفرطح	الحد الأدنى	الحد الأقصى
المستقلة							
معيار كفاية رأس المال	17.13	16.50	2.568	0.444	0.834-	13.80	22.50
نسبة الرافعة المالية	6.51	6.60	0.758	0.537-	0.614-	5.10	7.60
أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)	12.74	12.74	0.144	0.494-	0.030-	12.43	12.97
التابعة							
معدل العائد على الأصول	1.55	1.50	0.273	0.419	0.938-	1.20	2.00
معدل العائد على حقوق الملكية	22.13	21.50	5.067	0.319	0.465-	14.90	30.90
معدل صافي هامش الفائدة	3.90	4.00	0.485	0.573-	0.045	3.00	4.60

المصدر: برنامج SPSS

جدول رقم (7) الاحصاءات الوصفية للبيانات المحاكاة عن الفترة 2016-2021 (ن=950)

المتغيرات	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الالتواء	التفرطح	الحد الأدنى	الحد الأقصى
المستقلة							
معيار كفاية رأس المال	17.58	17.43	2.800	0.629	1.254	10.89	33.50
نسبة الرافعة المالية	6.68	6.76	0.648	0.688-	0.823	3.59	8.41
أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)	12.76	12.78	0.106	0.352-	0.629-	12.49	12.97
التابعة							
معدل العائد على الأصول	1.60	1.60	0.230	0.053	1.099-	1.20	2.00

معدل العائد على حقوق الملكية	21.87	21.50	3.554	0.343	0.623-	14.97	30.66
معدل صافي هامش الفائدة	3.86	3.88	0.325	0.183-	0.596-	3.03	4.56

المصدر: برنامج SPSS

وقد تم إنتاج هذا العدد من المشاهدات بطريقة المحاكاة ويوضح الجدول رقم (7) الملخص الوصفي لهذه المجموعة من البيانات، التي يمكن مقارنتها بالإحصائيات الوصفية للبيانات الاصلية في الجدول رقم (6)، فعند مقارنة قيم المتوسط والوسيط والانحراف المعياري نجد أنه لا يوجد اختلافات كبيرة في هذه القيم بين البيانات الاصلية والبيانات المحاكاة، مما يدل على أنه يمكن الحصول على احصاءات أخرى من البيانات المحاكاة، والتي تكون أكثر مصداقية وموثوقية لارتفاع عدد المشاهدات عنها في مجموعة البيانات الاصلية. فمن خلال فحص المدرجات التكرارية (Histograms) الخاصة بالبيانات الاصلية ومقارنتها بالبيانات المحاكاة، نجد أن المدرجات التكرارية الخاصة بالبيانات المحاكاة توضح تحسن ملحوظ في شكل توزيعات البيانات، مما يوضح إمكانية الحصول على نتائج أفضل باستخدام البيانات المحاكاة. وبالتالي تكون هذه البيانات المحاكاة أفضل نسبياً لبناء النماذج التنبؤية المستهدفة.

11-2- التحليل الوصفي:

بدراسة الملخص الوصفي في جدول رقم (6) وجدول رقم (7)، يتبين أن قيم الالتواء والتفرطح لم تتجاوز الحدود المقترحة للتوزيع الطبيعي لجميع المتغيرات مما يدل على عدم اختلاف توزيع هذه البيانات عن التوزيع الطبيعي، حيث تكون قيمة الالتواء أقل من 2 أو أكبر من -2 وتكون قيمة التفرطح أقل من 7 أو أكبر من -7 (Curran et al., 1996). ومن الملاحظ أيضاً عدم وجود فروق كبيرة بين قيم المتوسط والوسيط لجميع المتغيرات، مما يدل على تناسق وتماثل توزيع البيانات تقريباً.

وفيما يتعلق بفحص قيم الانحراف المعياري لمجموعتي البيانات نجد أن قيم الانحراف المعياري في جدول رقم (6) أكبر نسبياً عنها في جدول رقم (7)، مما يدل على أن مجموعة البيانات المحاكاة أفضل نسبياً من مجموعة البيانات الاصلية من حيث تباين القيم، مما يوضح مدى صلاحية البيانات المحاكاة للاستمرار في التحليل المتقدم.

المدرجات التكرارية

البيانات الاصلية **البيانات المحاكاة**

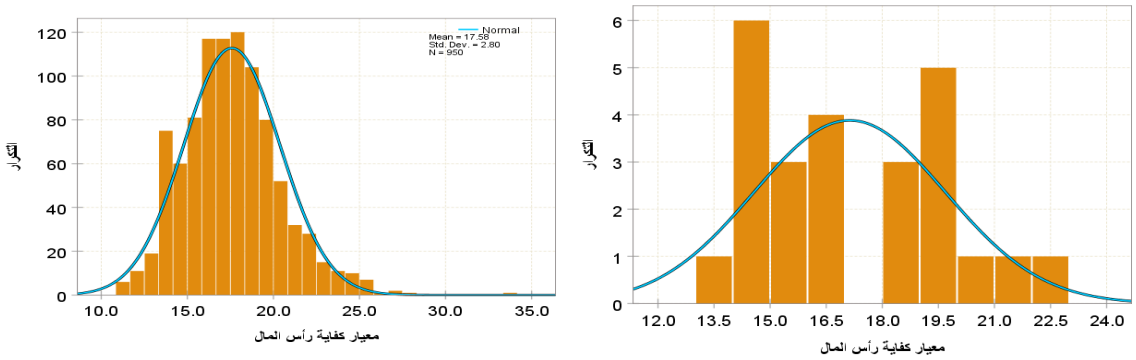

عند فحص المدرجات التكرارية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال، نجد أن توزيع البيانات في البيانات الاصلية يبدو منقسماً الى مجموعتين من البيانات مما يوحي بصغر حجم مجتمع البيانات والتي لا تكفي للاستدلال وتعميم نتائج التحليل الاحصائي، بينما يظهر المدرج التكراري للبيانات المحاكاة أكثر طبيعية حيث يوجد تنوع أكثر في قيم البيانات وذلك من خلال شكل أعمدة التكرارات الملتصقة بدون أي فراغات بينها كما هو الحال مع البيانات الأصلية.

البيانات الاصلية **البيانات المحاكاة**

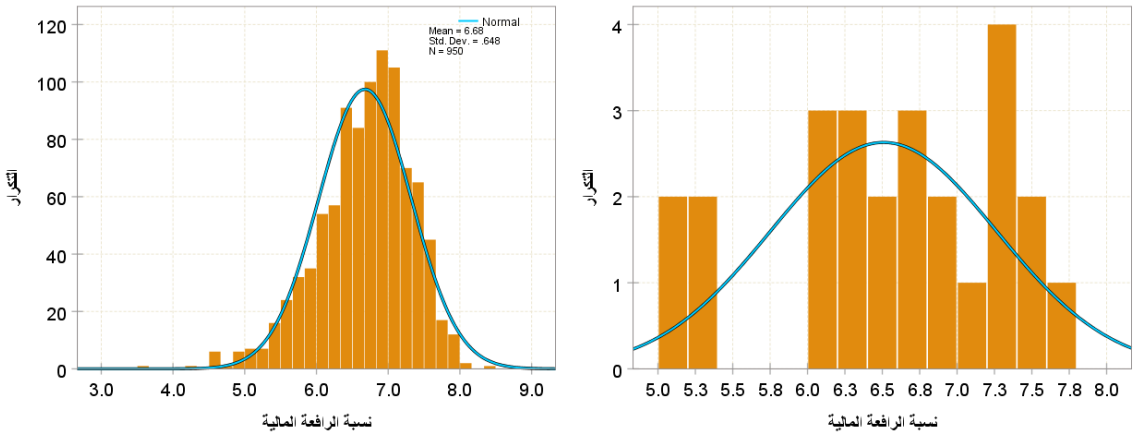

بفحص المدرج التكراري لنسبة الرافعة المالية في البيانات الاصلية، نلاحظ وجود فجوة في توزيع القيم على المحور الافقي ونجد أن معظم القيم قد انتشرت على الجانب الأيمن من المدرج كانت بين 6 و7.8، بينما يوضح المدرج التكراري للبيانات المحاكاة توزيعاً أكثر طبيعية مع مراعاة نفس توزيع القيم وتلاشي الفجوة بينها.

البيانات الاصلية **البيانات المحاكاة**

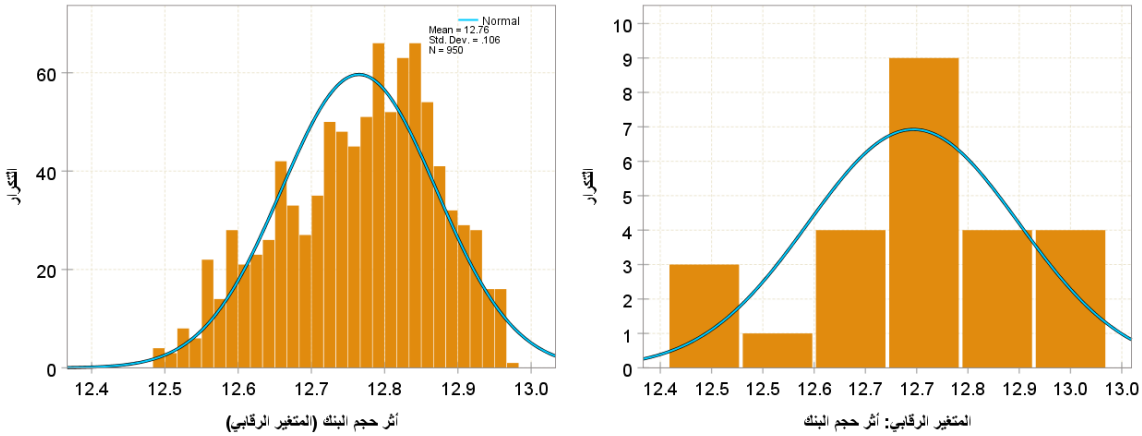

بفحص المدرج التكراري للمتغير الرقابي المتمثل في حجم البنك، نجد أن أكثر قيمة تكراراً في المدرج التكراري للمتغير الرقابي في البيانات الاصلية كانت بين 12.7 و12.8 وتمركزت معظم القيم بين 12.6 و13، وبفحص المدرج التكراري للبيانات المحاكاة نجد نفس شكل توزيع البيانات للبيانات الاصلية.

البيانات الاصلية **البيانات المحاكاة**

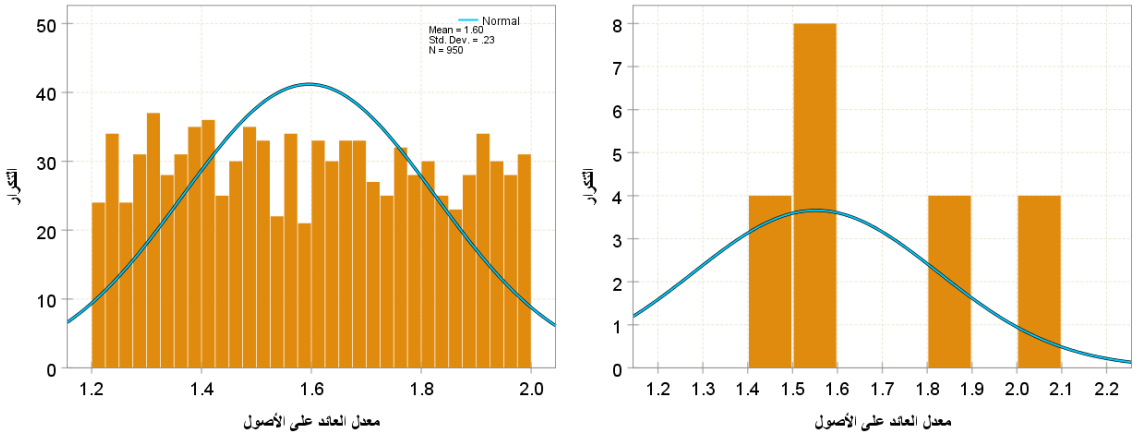

بفحص المدرج التكراري للبيانات الأصلية لمعدل العائد على الأصول نلاحظ تركز معظم القيم بين 1.4 و1.6، ويظهر شكل التوزيع مائلاً الى التوزيع الموحد. ونجد المدرج التكراري للبيانات المحاكاة يظهر التوزيع بشكل توزيع موحد أكثر انتظاماً.

البيانات الاصلية **البيانات المحاكاة**

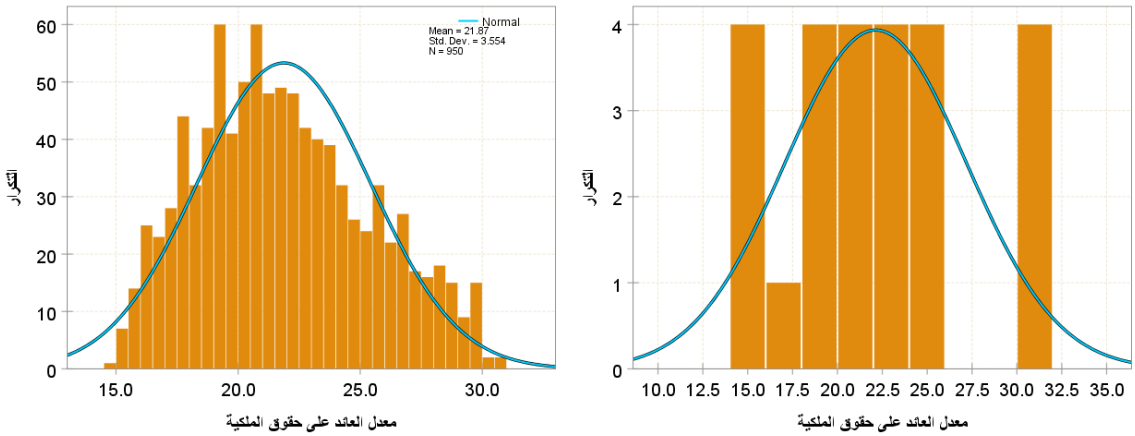

بفحص المدرج التكراري لمعدل العائد على حقوق الملكية للبيانات الاصلية نجد أن شكل التوزيع يتبع التوزيع الموحد تقريباً وتراوحت معظم القيم بين 14 و26، بينما يظهر المدرج التكراري توزيع البيانات المحاكاة متبعاً التوزيع الطبيعي تقريباً مع وجود قدر بسيط من الالتواء الموجب كما وجد في البيانات الاصلية. ومن الواضح أن توزيع البيانات المحاكاة يبدو أكثر ملائمة للتحليلات الإحصائية.

البيانات الاصلية **البيانات المحاكاة**

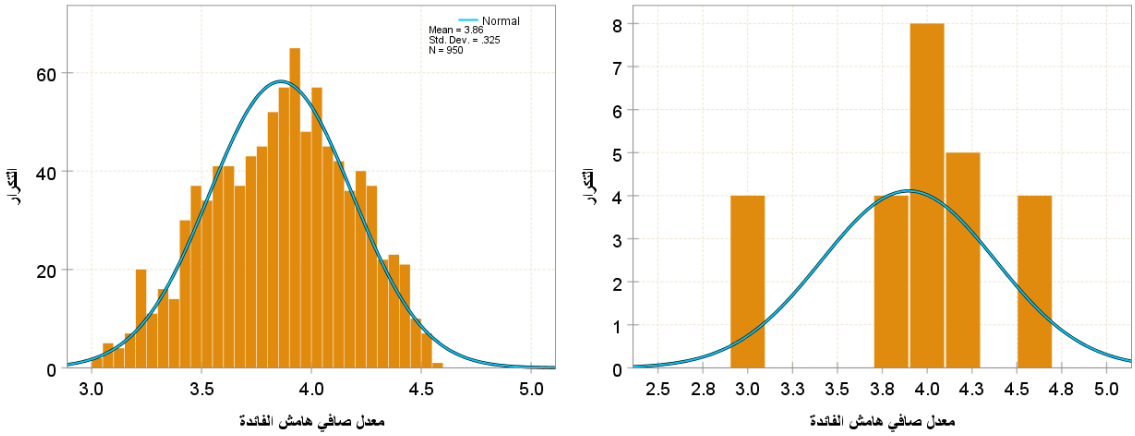

واخيراً بفحص المدرج التكراري لمعدل صافي هامش الفائدة للبيانات الاصلية نجد أن معظم القيم تقع بين 3.8 و4.3، ولا يوضح شكل المدرج توزيعاً معيناً؛ بينما يوضح المدرج التكراري للبيانات المحاكاة توزيع أكثر اعتدالاً وأقرب للتوزيع الطبيعي وتراوحت القيم فيه بين 3 و4.6 أي داخل نفس المدى تقريباً.

11-3- اختبارات الفروض (Hypothesis Testing):

لتحقيق الهدف الأساسي من هذا البحث، تم تطبيق أسلوب تحليل المسار (Path Analysis) (نصر وأبو زيد، 2021)، وذلك لإنشاء نموذج تنبؤي يتضمن جميع العوامل تحت الدراسة؛ وهو أسلوب إحصائي يسمح بوجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة. ويعد تحليل المسار من الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الخارجية (المستقلة) والداخلية (التابعة) (Randolph & Myers, 2013)، وهو من أهم أنواع نمذجة المعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling SEM) المستخدمة لاختبار الفروض. وفي هذا البحث تم استخدام نموذج تحليل المسار لنمذجة المعادلات الهيكلية لاختبار تأثير كل من "معيار كفاية رأس المال" و"نسبة الرافعة المالية" على كل من "معدل العائد على الأصول"، و"معدل العائد على حقوق الملكية"، و"معدل صافي هامش الفائدة"، بالإضافة الى دراسة تأثير المتغير الرقابي "أثر حجم البنك" على النموذج.

وما يميز تحليل المسار عن تحليل الانحدار، انه يقدم قدر أكبر من المعلومات، ويعد مكملاً لتحليل الانحدار المتعدد حيث يعطي تصور كامل للعلاقة بين المتغيرات ذات الصلة، فهو يقوم على تحليل الارتباط مع تحليل الانحدار في آن واحد (Streiner, 2005). ويوضح **شكل رقم** مخطط المسار للنموذج السببي المقترح (Hypothesized Path Model) للمتغيرات محل الدراسة، حيث تمثل الأسهم المنحنية ذات الاتجاهين معاملات الارتباط البسيطة (Correlation) بين المتغيرات، أما معامل المسار (Path or Regression Coefficient) فيمثل بأسهم ذات اتجاه واحد وقيمة معامل المسار تعبر عن التأثير المباشر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ويوضح ايضاً نموذج المسار قيم الارتباط المتعدد التربيعي (Squared Multiple Correlations R^2)، موضحة في جدول رقم (8). ومن القيم الموضحة بالجدول نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر 74.6% من التغير في معدل العائد على الأصول، 86.7% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية، 39.8% من التغير في معدل صافي هامش الفائدة. وقد أوضحت نتائج تحليل المسار أيضاً نسبة التغير المفسر في المتغيرات المستقلة بسبب المتغير الرقابي، حيث فسر المتغير الرقابي (أثر حجم البنك) 42.0% من التغير في معيار كفاية رأس المال و42.7% من التغير في نسبة الرافعة المالية. وتظهر قيم R^2 في النموذج الموضح في شكل رقم (3) فوق المستطيل الممثل للمتغيرات التابعة والمستقلة على اليمين.

جدول رقم (8). قيم الارتباط المتعدد التربيعي R^2

المتغير	معيار كفاية رأس المال	نسبة الرافعة المالية	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل صافي هامش الفائدة
R^2	0.420	0.427	0.746	0.867	0.398

وتمثل القيم الموضحة في جدول رقم (9) الارتباط بين أخطاء البواقي (Residual Errors) والممثلة على النموذج في شكل رقم (3) بأسهم منحنية ذات اتجاهين بين الدوائر الصغيرة التي تمثل أخطاء البواقي. وتمثل أخطاء البواقي التباين في متغير داخلي (تابع) يظل غير مفسر حتى بعد حساب تأثيرات متغيرات التوقع المحددة. ويسمح تحليل المسار في برنامج AMOS بارتباط هذه الأخطاء لتحسين ملائمة النموذج للبيانات، مع العلم أن جميع الارتباطات الموضحة في جدول رقم (9) دالة احصائياً، عند مستوى دلالة اقل من 0.001.

جدول رقم (9). قيم الارتباط بين خطأ بواقي تحليل المسار (Residual Errors)

خطأ البواقي	e2 <--> e1	e3 <--> e1	e3 <--> e2	e5 <--> e4
الارتباط	0.591	0.571	0.355	0.631

11-4- تقييم النموذج السببي المقترح:

قبل البدء في تحليل نتائج تحليل المسار، تم التحقق من مدى ملائمة النموذج للبيانات من خلال مؤشرات المطابقة الخاصة بنماذج المعادلات الهيكلية والتي حصلنا عليها من برنامج SPSS AMOS. وقد تبين أن البيانات المحاكاة كانت مساوية للنموذج المتنبأ به، حيث كانت قيمة كاي التربيعية χ^2 تساوي صفر، وعدد درجات الحرية صفر مما يدل على عدم وجود ما يقارن بالنموذج المفترض، وبالتالي تساوي البيانات مع النموذج المفترض. وبذلك لا يوجد أي مؤشرات لنتحقق منها حتى نثبت مدى ملائمة النموذج للبيانات بسبب تساويهما.

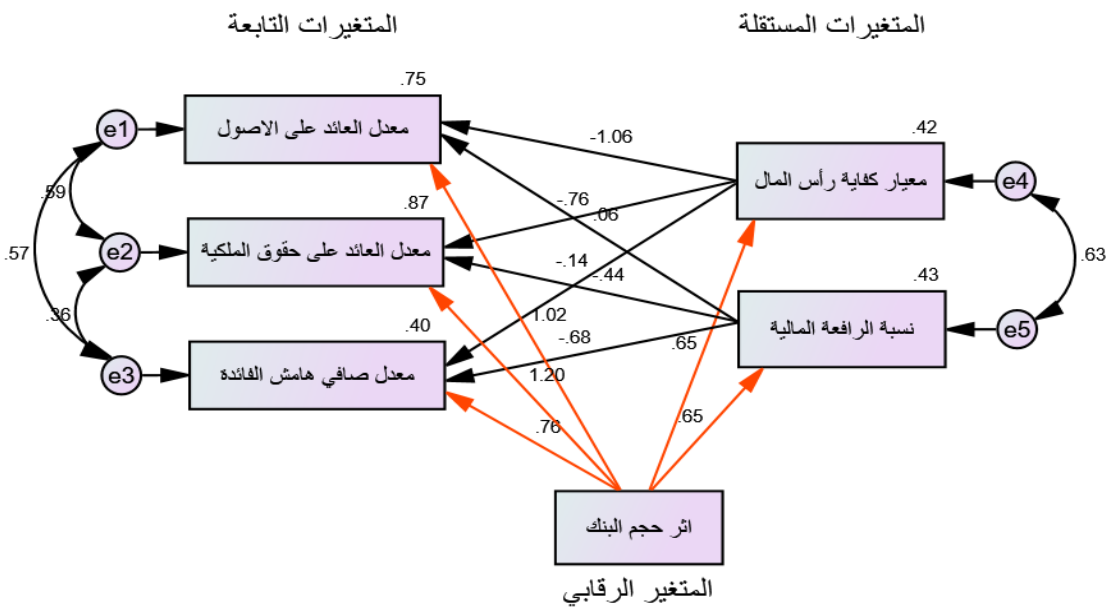

شكل رقم (3). مخطط المسار للنموذج السببي المقترح للمتغيرات محل الدراسة

11-5- تحليل الارتباط (Correlation Analysis)

تم حساب معاملات الارتباط (Pearson's r Correlation Coefficient) بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج SPSS ويوضح جدول رقم (11) قيم هذه المعاملات. ومن الجدول نجد أن معياري كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية كانت مرتبطة ارتباطاً دال احصائياً مع المتغيرات التابعة الثلاثة، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.01. وقد تم تحديد قوة الارتباط حسب معيار (Schober et al., 2018) المبين في جدول رقم (10)، فكان هناك ارتباط عكسي ضعيف بين "معيار كفاية رأس المال" و"معدل العائد على الأصول" (ر = −0.351، عند مستوى معنوية < 0.001)، و"معدل العائد على حقوق الملكية" (ر = −0.335، عند مستوى معنوية < 0.001)، و"معدل صافي هامش الفائدة" (ر = −0.184، عند مستوى معنوية < 0.001). وهناك ارتباط عكسي ضعيف بين "نسبة الرافعة المالية" و"معدل العائد على الأصول" (ر = −0.107، عند مستوى معنوية = 0.001)، و"معدل العائد على حقوق الملكية" (ر = −0.260، عند مستوى معنوية < 0.001)، و"معدل صافي هامش الفائدة" (ر = −0.295، عند مستوى معنوية < 0.001).

واخيراً، فقد كان هناك ارتباط طردي ضعيف بين "أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)" و"معدل العائد على الأصول" (ر = 0.373، عند مستوى معنوية < 0.001)، و"معدل صافي هامش الفائدة" (ر = 0.224، عند مستوى معنوية < 0.001)، وارتباط طردي متوسط بين "أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)" و"معدل العائد على حقوق الملكية" (ر = 0.415، عند مستوى معنوية < 0.001).

جدول رقم (10). معيار شوبر (2018) لتصنيف قوة الارتباط

0 < |ر| < 0.10	**ارتباط ضعيف جدا (لا يعتد به)**
0.10 < |ر| < 0.39	ارتباط ضعيف
0.40 < |ر| < 0.69	ارتباط متوسط
0.70 < |ر| < 0.89	ارتباط قوي
0.90 < |ر| < 1.00	ارتباط قوي جدا

جدول رقم (11). معاملات الارتباط بيرسون (ر) بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	X1	X2	X7	Y1	Y2	Y3
X1 معيار كفاية رأس المال	1					
X2 نسبة الرافعة المالية	0.787**	1				
X7 أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)	0.648**	0.654**	1			
Y1 معدل العائد على الأصول	-0.351**	-0.107**	0.373**	1		
Y2 معدل العائد على حقوق الملكية	-0.335**	-0.260**	0.415**	0.871**	1	
Y3 معدل صافي هامش الفائدة	-0.184**	-0.295**	0.224**	0.629**	0.640**	1

**. دال احصائياً عند مستوى معنوية 0.01.

11-6- نتائج تحليل المسار (اختبار الفروض):

تم انشاء مخطط نموذج المسار المفترض (Hypothesized Path Model Diagram) وحساب معاملات الانحدار، الموضحة في جدول رقم (12)، حيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة كانت مؤثرة على جميع المتغيرات التابعة عند مستوى دلالة أقل من 0.001، بالإضافة الى تأثير المتغير الرقابي على جميع المتغيرات المستقلة والتابعة. وبالتالي فإنه يمكن استنتاج معادلات الانحدار التالية من قيم معاملات الانحدار المعيارية (Standardized Regression Coefficients) وخاصة التأثيرات الكلية الموضحة بالجدول.

المعادلة الاولي: المتغير التابع "معدل العائد على الأصول":

ROA = -1.06*CAR + 0.061*LR + 0.373*CV

يمكن التنبؤ بقيمة "معدل العائد على الأصول" (ROI) عن طريق المتغيرات المستقلة، حيث كان تأثير "معيار كفاية رأس المال" (CAR) سالباً، بينما كان تأثير "نسبة الرافعة المالية" (LR) و"أثر حجم البنك (المتغير الرقابي)" (CV) ايجابياً. وبقول آخر، يمكن حساب قيمة معدل العائد على الأصول المتوقعة باستخدام معادلة الانحدار السابقة عند معرفة قيم المتغيرات المستقلة والمتغير الرقابي، حيث ينقص معدل العائد على الأصول بقيمة 1.06 عند زيادة معيار كفاية رأس المال بوحدة واحدة. كذلك عندما تزيد نسبة الرافعة المالية بوحدة واحدة تزيد قيمة معدل العائد على الأصول بقيمة 0.061. وزيادة وحدة واحدة من المتغير الرقابي تزيد معدل العائد على الأصول بقيمة 0.373.

المعادلة الثانية: المتغير التابع " معدل العائد على حقوق الملكية":

ROE = -0.763*CAR - 0.442*LR +0.415*CV

باستخدام المعادلة أعلاه يمكن حساب قيمة معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) المتوقعة، حيث أن كل وحدة تزيد في معيار كفاية رأس المال تنقص 0.763 من معدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك كل وحدة تزيد من نسبة الرافعة المالية تنقص 0.442 من معدل العائد على حقوق الملكية. وكل وحدة تزيد من المتغير الرقابي تزيد 0.415 من معدل العائد على حقوق الملكية.

المعادلة الثالثة: المتغير التابع "معدل صافي هامش الفائدة":

NIM = -0.14*CAR - 0.683*LR + 0.224*CV

أما بالنسبة لتأثير المتغيرات المستقلة على "معدل صافي هامش الفائدة" (NIM)، فيمكن استخدام المعادلة أعلاه لحساب القيمة المتوقعة لمعدل صافي هامش الفائدة كالتالي. كل زيادة في معيار كفاية رأس المال بوحدة واحدة تنقص 0.14 من معدل صافي هامش الفائدة، وكل زيادة في نسبة الرافعة المالية بوحدة واحدة تنقص 0.683 من معدل صافي هامش الفائدة، وكل زيادة في المتغير الرقابي بوحدة واحدة تزيد 0.224 من معدل صافي هامش الفائدة.

جدول رقم (12). التأثير المباشر وغير المباشر والكلي (معاملات الانحدار) لنموذج المسار السببي المقترح (Direct, Indirect, and Total Effects - Path Model Coefficients)

المسـار	نوع التأثير	التأثير	المعنوية
كفاية رأس المال –> العائد على الأصول	مباشر	1.060–	0.001 >
الرافعة المالية –> العائد على الأصول	مباشر	0.061	0.001 >
كفاية رأس المال –> العائد على حقوق الملكية	مباشر	0.763–	0.001 >
الرافعة المالية –> العائد على حقوق الملكية	مباشر	0.442–	0.001 >

المسـار	نوع التأثير	التأثير	المعنوية
كفاية رأس المال -> صافي هامش الفائدة	مباشر	0.140-	0.001 >
الرافعة المالية -> صافي هامش الفائدة	مباشر	0.683-	0.001 >
أثر حجم البنك -> كفاية رأس المال	مباشر	0.648	0.001 >
أثر حجم البنك -> الرافعة المالية	مباشر	0.654	0.001 >
أثر حجم البنك -> العائد على الأصول	مباشر	1.020	0.001 >
(عن طريق معيار كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية	غير مباشر	0.647-	0.015
(مباشر + غير مباشر)	الكلي	0.373	0.020
أثر حجم البنك -> العائد على حقوق الملكية	مباشر	1.198	0.001 >
(عن طريق معيار كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية	غير مباشر	0.783-	0.023
(مباشر + غير مباشر)	الكلي	0.415	0.014
أثر حجم البنك -> صافي هامش الفائدة	مباشر	0.761	0.001 >
(عن طريق معيار كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية	غير مباشر	0.537-	0.018
(مباشر + غير مباشر)	الكلي	0.224	0.005

***. جميع المعاملات دالة احصائياً عند مستوى دلالة اقل من 0.01.**

ومن النتائج السابقة، يمكن استخلاص ان جميع فرضيات الدراسة كانت مقبولة، كمان هو موضح في جدول رقم (13).

جدول رقم (13). ملخص اختبار الفرضيات

الفرضية	النتيجة
اولاً: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية كنسب إلزامية رقابية على معدل العائد على الأصول بالبنوك العاملة في مصر.	**مقبولة**
1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال الذي قرره البنك المركزي كمعدل رقابي إلزامي على معدل العائد على الأصول بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية بالبنوك التي قررها البنك المركزي كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على الأصول بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة
ثانياً: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العاملة في مصر.	**مقبولة**
1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال الذي قرره البنك المركزي كمعدل رقابي إلزامي على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية بالبنوك التي قررها البنك المركزي كنسبة رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة

الفرضية	النتيجة
ثالثاً: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعياري كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر.	**مقبولة**
1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال الذي قرره البنك المركزي كمعدل رقابي إلزامي على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية بالبنوك التي قررها البنك المركزي كنسبة رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر.	مقبولة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي قبول جميع فروض الدراسة، وذلك على النحو الوارد تفصيلياً بالجدول رقم (13)، والتي تمثل الإجابات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية على أسئلة الدراسة والتي تمثل مشكلة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير السلامة المالية على معدل العائد على الأصول كنسب إلزامية رقابية بالبنوك العاملة في مصر؟

الإجابة: تم قبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير السلامة المالية كنسب إلزامية رقابية على معدل العائد على الأصول بالبنوك العاملة في مصر عند مستوى دلالة أقل من 0.01، وكذلك تم قبول الفروض البديلة الفرعية المنبثقة عن هذا الفرض الرئيسي عند نفس مستوى الدلالة.

2- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير السلامة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العاملة في مصر؟

الإجابة: تم قبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير السلامة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العاملة في مصر عند مستوى دلالة أقل من 0.01، وكذلك تم قبول الفروض البديلة الفرعية المنبثقة عن هذا الفرض الرئيسي عند نفس مستوى الدلالة.

3- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير السلامة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر؟

الإجابة: تم قبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير السلامة المالية كنسب رقابية إلزامية على معدل صافي هامش العائد بالبنوك العاملة في مصر عند مستوى دلالة أقل من

0.01، وكذلك تم قبول الفروض البديلة الفرعية المنبثقة عن هذا الفرض الرئيسي عند نفس مستوى الدلالة.

وفيما يتعلق بجانب المقارنة بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وتلك التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي تم التعرض لها في هذا لبحث، يتضح أن هناك أوجه اتفاق بين هذه الدراسات وما انتهت إليه هذه الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

هناك حاجة مستمرة إلى مراجعة القواعد والتعليمات والسياسات الرقابية والطرق الاحترازية بما يكفل الإشراف الفعال على المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية بالبنوك من ناحية، وتحقيق مستوى الربحية الذي يعزز من قدرة البنوك على الاستمرار في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات للأعمال من ناحية أخرى، وأن زيادة رأس المال دون استثماره يؤثر سلباً على كفاءة الأداء، ويؤدي إلى خفض معدل العائد على حقوق الملكية، وأن الاستقرار المالي لا يتزايد بالضرورة بنفس القدر الذي يتزايد فيه رأس المال المدفوع، وأن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في تحديد كفاية رأس المال والعمل على تحقيق متطلبات التوازن مع الأهداف الأخرى للبنوك وهي تحقيق الربحية ممثلة في زيادة المعدلات المذكورة، حيث أن المحافظة على حالة من التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الربحية سوف يعطي مجالاً أوسع للبحث عن فرص استثمارية مجدية وذات مخاطر يمكن السيطرة عليها وذات عوائد مقبولة، وضرورة العمل على تبني أساليب متطورة في إدارة المخاطر المصرفية وفق أحدث النظم العالمية بغرض ضبط وهيكلة المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنوك بصورة سليمة تحافظ على حقوق المساهمين والمودعين، وتدعم الاستقرار والأمان المصرفي، إلى جانب مراعاة تضمين تقاريرها المالية الأسس والقواعد التي يتم بموجبها قياس كفاية رأس مالها، ويجب على السلطة الرقابية أن تسعي إلى إضفاء المزيد من المرونة على معايير لجنة بازل بما يتماشى والمستجدات الاقتصادية، ومراعاة التنويع وعدم التركز في أنشطة القروض، وذلك من خلال دعم أساليب الاستثمار خارج محفظة القروض، وذلك من خلال إعادة النظر في القواعد والتعليمات الرقابية والقوانين المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات النقدية والمصرفية. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج كل من دراسة (Ben Naceur & Kandil, 2009)، ودراسة (دبيك، 2015)، ودراسة (حسن، 2015)، ودراسة (Nisa & Darzi, 2018).

على الجانب الآخر هناك أوجه اختلاف بين ما انتهت إليه هذه الدراسة وما انتهت إليه بعض الدراسات السابقة التي تم التعرض لها في هذا البحث، ويمكن تلخيص تلك الأوجه في عدد من النقاط أهمها ما يلي:

انتهت دراسة (محمد، 2018) إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال والربحية، وأن معدلات الربحية في البنوك الخاصة تفوق مثيلتها في البنوك العامة، وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن البنوك العامة أكبر حجماً، إلا أن ذلك لم يساهم في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح وفقاً لنظريات اقتصاديات الحجم، وانتهت دراسة أخرى إلى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال (CAR) طبقاً لاتفاقية بازل الثالثة Basel III، وبين الاستقرار المالي للبنوك، بينما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل الثالثة Basel III، وبين الاستقرار المالي للبنوك، كما أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للتكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR)، ونسبة الرافعة المالية (Leverage) على الاستقرار المالي للبنوك. علاوة على ما سبق؛ فقد أظهرت نتائج تلك الدراسة أن معدل كفاية رأس المال وحده غير كافٍ لتعزيز الاستقرار المالى للبنوك، وأن هذا المعدل طبقاً لاتفاقية بازل الثالثة Basel III المستخدم من قبل البنوك المصرية حتى عام 2020 لايعبر عن حجم المخاطر الحقيقية التي تتعرض لها هذه البنوك، وأن نسبة الرافعة المالية طبقاً لهذه الاتفاقية تساهم في تحسين كفاءة إدارة المخاطر مقارنة بمعدل كفاية رأس المال، ومن ثم تعد العامل الأكثر تأثيراً في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك (إسماعيل وآخرون، 2021). وانتهت دراسة (عبدالجواد، 2021) إلى وجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي لبنوك الدراسة، خاصة في الأجل الطويل. كما انتهت دراسة (عبد الغني وآخرون، 2022) إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من نسبة كفاية رأس المال المصرفي (CAR)، نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية.

12- التوصيات:

في ضوء ما تم عرضه وتحليله من خلال الإطار النظري للدراسة، ونتائج الدراسة التطبيقية توصي الدراسة بما يلي:

1- قيام البنك المركزي المصري بإضفاء المزيد من المرونة على معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بما يتماشى والمستجدات الاقتصادية المتلاحقة على الساحتين المحلية والعالمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار المصرفي والسلامة المالية للبنوك من ناحية، وتمكين البنوك من تحقيق

مستوى الربحية الذي يعزز من قدرتها على الاستمرار في ممارسة أنشطتها الرئيسية كمنظمات أعمال هادفة للربح من ناحية أخرى.

2- قيام البنك المركزي المصري بتطبيق هيكل مرن في حساب معيار كفاية رأس المال بالبنوك يسمح باستكمال نسبة رأس المال الأساسي المستمر (Tire1) ضمن مكونات معيار كفاية رأس المال باستخدام الدعامة التحوطية (Capital Conservation Buffer) الناتجة عن الأرباح غير الموزعة، دون التقيد بالحد الأدنى المقرر رقابياً لنسبة رأس المال الأساسي المستمر (Tire1) في هيكل رأس المال التنظيمي، وذلك لحين زيادة رأس المال المدفوع خلال فترة مناسبة تحددها سلطة الرقابة المصرفية، مع ضرورة الالتزام بالاحتفاظ بالحد الأدنى من نسبة الدعامة التحوطية اللازم للحفاظ على الحد الأدنى من معيار كفاية رأس المال. وسوف يؤدي ذلك إلى السماح للبنك الذي يمتلك قدرة على زيادة نسبة الدعامة التحوطية الناتجة عن الأرباح غير الموزعة في مكونات معيار كفاية رأس المال على منح مستوى أعلى من الائتمان بالمقارنة بغيره من البنوك التي ليس لديها تلك القدرة على ذلك عند نفس المستوى من رأس المال، ومن ثم سوف تزداد قدرة البنك الأول على توظيف ما لديه من أموال وتحقيق مستوى ربحية أعلى عند نفس المستوى من رأس المال والمخاطر، وتشجع البنوك على تحقيق النمو الذاتي باستخدام المصادر الداخلية المتمثلة في الاحتياطيات لزيادة رأس المال المدفوع في صورة إصدار أسهم مجانية.

3- قيام البنك المركزي المصري بتعديل متطلبات الإفصاح الواردة ضمن قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة في 2008/12/16، والمعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في 2019/02/26، وذلك فيما يتعلق بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للإفصاح عن بنود "إدارة رأس المال"، الوارد ضمن عناصر "إدارة المخاطر المالية"، والتي يجب أن تتضمن قيمة رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة كل نوع من أنواع المخاطر الجوهرية التي تضمنتها الدعامة الثانية لمقررات اتفاقية بازل الثانية Basel II فيما يعرف بعملية المراجعة الإشرافية Supervisory Review Evaluation Process (SREP)؛ مثل مخاطر التركز الفردي والقطاعي، ومخاطر أسعار العائد بمحفظة البنك لغير أغراض المتاجرة، ومخاطر السيولة، والمخاطر الاستراتيجية، وغيرها من المخاطر التي لم تتضمنها الدعامة الأولى من الاتفاقية. وذلك بهدف تجميع متطلبات كفاية رأس المال لكافة أنواع المخاطر الجوهرية التي تضمنتها الدعامتين الأولى والثانية للاتفاقية تحت البند الفرعي "إدارة رأس المال" ضمن بنود "إدارة المخاطر المالية"، والربط بين الإطار العام للمخاطر لدى البنك (Bank's Risk Profile)، وكفاءة نظام إدارة المخاطر، وكفاية رأس المال لديه، وذلك بهدف تعزيز متطلبات الإفصاح عن كافة

مكونات معيار كفاية رأس المال، والذي يعد من الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المالية والاستقرار المالي بالبنوك.

4- قيام البنك المركزي المصري بإصدار مؤشر إجمالي للسلامة المالية للبنوك، يتم حسابه ونشره بصورة ربع سنوية لكل بنك على حده وللجهاز المصرفي ككل كأداة للإنذار المبكر، ولحث البنوك على اتباع أفضل الممارسات المصرفية والإدارية التي من شأنها تحسين هذا المؤشر لديها بصفة مستمرة، وذلك لضمان الحفاظ المستمر على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي.

13- المساهمة العلمية والتطبيقية للدراسة:

تتمثل المساهمة العلمية والتطبيقية المُحققة من هذه الدراسة في التأصيل والتحليل النظري للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (المفسرة) والتي تتمثل في معايير اتفاقية بازل الثالثة Basel III ومؤشرات السلامة المالية بالبنوك والمتغيرات التابعة التي تمثل مؤشرات الأداء المالي بالبنوك. بالإضافة إلي التوصول إلي اشتقاق نموذج تطبيقي لقياس أثر تلك المتغيرات المفسرة على المتغيرات التابعة بنموذج الدراسة، وذلك في إطار التعليمات والقواعد المقررة من سلطة الرقابة المصرفية. كما أن نتائج الدراسة قد تم التوصل اليها من خلال اختبار فروضها الرئيسية الثلاثة والفروض الفرعية المنبثقة عن كل منها تطبيقياً من واقع البيانات المنشورة عن طريق سلطة الرقابة المصرفية في مصر خلال فترة الدراسة، وهو ما يلفت نظر القائمين على إدارة سلطة الرقابة المصرفية في مصر، وخاصةً القائمين على شئون الاستقرار المصرفي، لأهمية موضوع الدراسة الذي يتعلق بكفاءة واستقرار الجهاز المصرفي المصري وسلامته المالية، ويعد من الأمور المشجعة على البحث في هذا المجال للدفع في اتجاه تطوير الدور الرقابي للسلطة الرقابية المصرفية في مصر المتمثلة في البنك المركزي المصري.

14- مجالات البحث المقترحة:

في ضوء أهداف ومشكلة وحدود هذه الدراسة ومنهجها وما انتهت إليه من نتائج وتوصيات، يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

1- إعادة نفس الدراسة على عينة أكبر من البنوك في عدد من دول العالم التي تمثل الأسواق العالمية المختلفة بهدف التوصل إلى نماذج لقياس أثر معايير ومؤشرات السلامة المالية على مؤشرات الأداء المالي أكثر شمولاً وتعبيراً عن الصناعة المصرفية في الأسواق العالمية.

2- إعداد دراسة مقارنة بين أثر تداعيات أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على مؤشرات السلامة المالية بالبنوك في الجهاز المصرفي المصري، وفي عدد من دول العالم التي تمثل الأسواق العالمية

المختلفة بهدف تقييم قدرة البنوك المصرية على امتصاص الصدمات المفاجئة الناتجة عن الأزمات المالية العالمية.

3- دراسة أثر التعديلات التشريعية المتعلقة بالقواعد والسياسات المصرفية في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد رقم 194 لسنة 2020 على مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك في الجهاز المصرفي المصري.

المراجع العربية:

1. نصر رشوان أبو زيد وعبد الرحيم عوض بسيوني (2021). استخدام أسلوب تحليل المسار في تحديد العوامل المؤثرة في معدل التضخم في مصر. كلية التجارة، جامعة طنطا.
2. أبو العيون، محمود (2003)، "الحوكمة من المنظور المصرفي"، سلسلة حلقات نقاشية – لينك، العدد الثالث، المعهد المصرفي المصري، القاهرة.
3. البنك المركزي المصري (2019)، "التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري في إطار تطبيق مقررات بازل III"، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved November 24, 2019, from
https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/BaselIII.aspx

4. اتحاد بنوك مصر (2020)، "قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد رقم 194 لسنة 2020"، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved October 31, 2020, from http://www.febgate.com/32741

5. مرسي، ريهام مرسي (2016)، "أثر تطبيق متطلبات مقررات لجنة بازل على استقرار النظام المصرفي بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved April 16, 2021, from
http://main.eulc.edu.eg/eulc_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=ThesisPicBody&BibID=12379320&TotalNoOfRecord=225&PageNo=1&PageDirection=previous

6. شلبي، ماجدة أحمد (2005)، "الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل معايير بازل 2 ومتطلبات تطوير الحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر.
7. محمد، محمد السيد (2018)، "التأثير المتبادل لمعدل كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

8. دبيك، هاني أحمد (2015)، "العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

9. حسن، حمزة علي (2015)، "دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي: بالتطبيق على المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

10. الزيني، تامر (2011)، "تقييم أثر تطبيق معايير بازل2 على القوائم المالية للبنوك الإسلامية، دراسة نظرية – تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.

11. إسماعيل، محمود؛ محمود، منصور؛ سلام، حلمي (2021)، "أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك"، المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2021، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر.

12. دحام، دحام لطيف؛ العجيلي، عمر وصفي (2021)، "أثر اتفاقية بازل III على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية للفترة 2008–2018"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 17، العدد 54، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

13. عبد الغني، شريف محمد؛ أبوجليل، رانيا أحمد (2022)، "الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل III في البنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ملحق مجلد 13، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المنوفية، مصر.

14. سعد، مها (2012)، "تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل2 و3، دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية"، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، القاهرة، مصر.

15. عبد الجواد، راضي السيد (2021)، "تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر"، المجلد 10، العدد(9)، يناير 2021، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر.

16. البنك المركزي المصري (2015)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (219) – يونيو 2015، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved Septemper 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

17. البنك المركزي المصري (2015)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (225) – ديسمبر 2015، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

18. البنك المركزي المصري (2016)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (231) – يونيو 2016، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

19. البنك المركزي المصري (2016)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (237) – ديسمبر 2016، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

20. البنك المركزي المصري (2017)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (243) – يونيو 2017، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

21. البنك المركزي المصري (2017)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (249) – ديسمبر 2017، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

22. البنك المركزي المصري (2018)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (255) – يونيو 2018، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

23. البنك المركزي المصري (2018)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (261) – ديسمبر 2018، متاح من الموقع الإلكتروني:
Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

24. البنك المركزي المصري (2019)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (267) – يونيو 2019، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

25. البنك المركزي المصري (2019)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (273) – ديسمبر 2019، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

26. البنك المركزي المصري (2020)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (279) – يونيو 2020، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

27. البنك المركزي المصري (2020)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (285) – ديسمبر 2020، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

28. البنك المركزي المصري (2021)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (291) – يونيو 2021، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

29. البنك المركزي المصري (2021)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (297) – ديسمبر 2021، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

30. البنك المركزي المصري (2022)، "النشرة الاحصائية الشهرية – العدد رقم (305) – أغسطس 2022، متاح من الموقع الإلكتروني:

Retrieved September 17, 2022, from https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx

31. عمايرة، ينال حسن، (2020)، "أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقا لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي خلال الفترة (2009-2019)، رسالة ماجستير منشورة على موقع المنظومة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. Better decision making under uncertain conditions using Monte-Carlo Simulation. (2012). Risk Tech Forum. Retrieved September 23, 2022, from https://www.risktech-forum.com/media/download/61946/download
2. Caughlin, D. E. (n.d.). Chapter 54 Investigating Processes Using Path Analysis | R for HR: An Introduction to Human Resource Analytics Using R. Retrieved September 25, 2022, from https://rforhr.com/pathanalysis.html
3. Curran, P. J., West, S. G., & Finch, J. F. (1996). The robustness of test statistics to nonnormality and specification error in confirmatory factor analysis. Psychological Methods, 1(1), 16-29.
4. Randolph, K., & Myers, L. (2013). Basic Statistics in Multivariate Analysis. Cary: Oxford University Press.
5. Schober, Patrick MD, PhD, MMedStat; Boer, Christa PhD, MSc; Schwarte, Lothar A. MD, PhD, MBA. Correlation Coefficients: Appropriate Use and Interpretation. Anesthesia & Analgesia: May 2018 - Volume 126 - Issue 5 - p 1763-1768 doi: 10.1213/ANE.0000000000002864
6. Streiner D. L. (2005). Finding our way: an introduction to path analysis. Canadian journal of psychiatry. Revue canadienne de psychiatrie, 50(2), 115-122. https://doi.org/10.1177/070674370505000207
7. Wright, S., 1921. Correlation and Causation. Jour. Ag. Res. 20: 557-585.
8. Basel committee on banking supervision (2011), "Basel III: A global Regulatory framework for more resilient banks and banking systems", (rev June 2011), bank for international settlements.
9. Harzi, adel (2011), "The Impact of Basel III on Islamic Banks: A Theoretical Study and Comparison with Conventional Banks", Retrieved 22 January, 2022, from https://ideas.repec.org/h/abd/ieibch/709.html

10. Saksonova, Svetlana (2014), "The Role of Net Interest Margin in Improving Banks' Asset Structure and Assessing the Stability and Efficiency of their Operations", 10th International Strategic Management Conference, University of Latvia, Faculty of Economics and Management, Latvia, Retrieved 25 April, 2022, from www.sciencedirect.com

11. Ben Naceur, sami; Kandil, Magda (2009), "The impact of capital requirements on banks' cost of intermediation and performance: The case of Egypt", Journal of Economics and Business, vol. 61, issue 1, Retrieved 17 March, 2021, from https://econpapers.repec.org/article/eeejebusi/v_3a61_3ay_3a2009_3ai_3a1_3ap_3a70-89.htm

12. Nisa, Rooful and Darzi, Mushtaq Ahmad (2018), "Impact of Basel-III implementation on profitability of banks", Retrieved 25 Febrauary, 2020, from https://www.academia.edu/37661748/Impact_of_Basel-III_implementation_on_profitability_of_banks